



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أكلي محند أولحاج جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير



قسم: محاسبة والمالية

التخصص: محاسبة وتدقيق

فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة

دراسة تطبيقية للوضع المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري (البويرة)

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر 02 في المحاسبة والتدقيق

أعضاء اللجنة:

- د. أيت عكاش سمير..... رئيس اللجنة

- أ. بن ناصر محمد..... مناقش

إشراف الأستاذة:

- أوكيل حميدة

من إعداد الطالبتين:

- طير الويزة

- سايغي باهية فريال

السنة الجامعية: 2015/2014

كلمة شكر

بداية أحمد الله عز وجل الذي منحني القوة والصبر ووفقني على اتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذة المشرفة "أوكيل حميدة" التي أكن لها الإحترام والتقدير اعترافا مني بفضلها الكبير من

خلال اشرافها على مذكرتي والإرشادات والنصائح القيمة التي قدمتها لي والتي أفدتني كثيرا في بحثي هذا

مع شكري الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

غير أن الإعتراف بالجميل يُملِي علي أن أتقدم بفائق الشكر إلى خطيبي وزوجي المستقبلي "رابح" الذي أكن له

الاحترام والتقدير الذي واقف معي منذ ارساء لبنته الأولى إلى إتمامه

الذي أسأل الله أن ييسر له كل عسر أن يبارك فيه .

أزد أن أعرب عن جزيل شكري وامتناني على كل من قدم يد العون من أجل انجاز هذا البحث من بدايته إلى نهايته .

أتوجه بجزيل الشكر إلى صديقتي عون وردية التي وقفت معي في وقت الشدة والرخاء أتمنى لها التوفيق والنجاح

كما أجد نفسي مدينة بالشكر والعرفان لجميع عمال ديوان الترقية والتسيير العقاري لوقوفهم معي على إتمام هذا

البحث

وفي الأخير نشكر كل الزملاء والزميلات الذين لم يسخلوا علي بتوجيهاتهم

لوريزة

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل: "..واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً"

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها وهي التي مشيت في عروق دمي، قلبي ينبض بها

أمي الغالية أدام الله عليها صحتها ورعاها.

إلى أعظم رجل في الكون على من تواضع في الأرض، حمد الله بكرة وأصيلا، إلى الذي رباني فأحسن تربيتي وعلمني فهو بمثابة مثلي الأعلى

أبي العزيز والحنون الذي وقف معي في العسر واليسر .

حفظهما الله وأطال عمرهما

إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم أتصور الدنيا بعيد عنهم

أخواتي: بلال و عبد الغني و رضا الذين وقفوا معي طيلة المشوار الدراسي
إلى من أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكته إلى الوجه المفعم بالبراءة إلى بسملة الحياة

خطيبي وزوجي " رابع " حفظه الله

إلى كافة من ساعدني من قريب، ومن بعيد في إنجاز هذا العمل.

فجزاهم الله عني خيرا الجزاء

الإهداء

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات الا بذكرك، ولا تطيب الآخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك.

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
الى من احمل اسمه بكل افتخار، الى من علمني العطاء دون انتظار أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار واتدي العزيز.

الى ملاكي في الحياة، الى معنى الحب والحنان والتفاني، الى بسمه الحياة وسر الوجود الى

من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

الى عمي العزيز الذي كان سندا لي طوال فترة انجاز مذكرتي حفظه الله لي و أطال عمره.

الى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة الى رياحين حياتي أنحواتي.

الى من أرى التفاؤل بعينه و السعادة في ضحكته الى الوجه المفعم بالبراءة لأخي الصغير حفظه الله لنا وحماه.

الى صديقاتي وزملائي اللذين عشت معهم دروب الحياة الحلوى والحزينة.

فديال

الفهرس

شكر

إهداء

I.....	الفهرس
IV	قائمة الجداول
VII.....	قائمة الأشكال
أ-ب- ت	مقدمة

الإطار النظري

الفصل الأول: تقديم عام للتحليل المالي

02.....	تمهيد
03.....	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي
04	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي و أسباب نشأته
05.....	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء
06.....	المطلب الثالث: أهداف الخطوات المتبعة في التحليل المالي
07.....	المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي
08.....	المطلب الأول: مجالات التحليل المالي
09.....	المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي
10.....	المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي
11.....	المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي

- 12.....المطلب الأول: الميزانية المالية وعناصرها.
- 13.....المطلب الثاني: دراسة وتحليل الاستغلال في المؤسسة الاقتصادية.
- 14.....المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات في رؤوس الأموال الخاصة.
- 15... خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية

- 17.....تمهيد.
- 18.....المبحث الأول: عموميات حول النسب المالية.
- 19...المطلب الأول: تعريف النسب المالية.
- 20.....المطلب الثاني: أهمية وأسس النسب المالية.
- 21.....المطلب الثالث: حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي.
- 22.....المبحث الثاني: تحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب.
- 23.....المطلب الأول: نسب السيولة.
- 24.....المطلب الثاني: نسب النشاط و المردودية والهيكلية.
- 25.....المطلب الثالث: مؤشرات الربحية.
- 26.....المبحث الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي.
- 27.....المطلب الأول: رأس المال العامل.
- 28.....المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل.
- 29.....المطلب الثالث: الخزينة.

30..... خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري

32..... تمهيد

33.....المبحث الأول: بطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI

34.....المطلب الأول: نشأة الديوان الترقية والتسيير العقاري "OPGI" ومهامه

35.....المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري

36.....المطلب الثالث: أهداف ونشاطات الديوان الترقية والتسيير العقاري

37.....المبحث الثاني: تحليل ومعالجة الوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري

38.....المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنوات الثلاث(2011-2012-2013)

39.....المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة

40.....المطلب الثالث: تحليل جدول التدفقات الخزينة لسنتي(2012-2013)

45..... خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة العامة

المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	الميزانية المالية (الأصول)	01
24	الميزانية المالية (الخصوم)	02
28	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	03
30	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	04
32	جدول لمفهوم الاستخدامات والموارد	05
33	جدول التمويل	06
34	جدول التمويل (مجموع الأموال)	07
36	جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة	08
37	جدول تدفقات الخزينة الطريقة غير مباشرة	09
39	جدول تغيير في رؤوس الأموال	10
87	الميزانية المالية (الأصول)	11
88	الميزانية المالية (الخصوم)	12
89	الميزانية المالية 2011 حسب التحليل المالي	13
90	الميزانية المالية 2012-2013 حسب التحليل المالي	14
91	الميزانية المالية المختصرة (أصول)	15
92	الميزانية المالية المختصرة (خصوم)	16

93	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	17
95	دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة لتسيير	18
97	مفهوم الموارد والاستخدامات	19
97	جدول يبين تغير في رأس المال العامل(2011-2012)	20
97	جدول يبين تغير في احتياجات رأس المال العامل(2011-2012)	21
98	جدول يبين تغير في الخزينة(2011-2012)	22
98	جدول يبين تغير في رأس المال العامل لسنتي(2012-2013)	23
98	جدول يبين تغير في احتياجات رأس المال العامل(2012-2013)	24
98	جدول يبين تغير في الخزينة(2012-2013)	25
100	حساب نسبة التمويل الدائم	26
100	حساب نسبة التمويل الذاتي	27
101	حساب نسبة الاستقلالية المالية	28
101	حساب نسبة قابلية السداد	29
102	حساب نسبة السيولة العامة	30
102	حساب نسبة السيولة المختصرة	31
103	حساب نسبة السيولة الفورية	32
104	حساب نسبة المردودية المالية	33
104	حساب نسبة مردودية النشاط	34
105	حساب معدل دوران مجموع الأصول	35

105	حساب معدل دوران أصول الثابتة	36
106	حساب معدل دوران الأصول المتداولة	37
106	حساب هيكلية الأصول الثابتة	38
107	حساب هيكلية الأصول	39
108	حساب نسبة هيكلية الخصوم	40
108	حساب نسبة ديون طويلة الأجل	41
109	حساب نسبة ديون قصيرة الأجل	42
109	حساب نسبة رأس المال العامل	43
110	حساب نسبة رأس المال العامل الخاص	44
110	حساب نسبة رأس المال العامل الإجمالي	45
111	حساب نسبة رأس المال العامل الأجنبي	46
112	حساب نسبة احتياجات رأس المال العامل	47
112	حساب نسبة الخزينة	48
113	جدول التدفقات الخزينة	49
114	حساب نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	50
114	حساب مؤشر النقدية التشغيلية	51
115	حساب نسبة تغطية النقدية	52

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
61	رؤوس الأموال العاملة	01
69	انخفاض الخزينة	02
70	أزمة الخزينة 01	03
71	أزمة الخزينة 02	04
72	أزمة الخزينة 03	05
73	أزمة الخزينة 04	06
74	أزمة الخزينة 05	07
82	الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة والمالية	08
85	الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري	09

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية حيث أصبح لازما على المحلل المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ونتيجة لتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي.

كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسات لذا لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

وبعد أن ظل التحليل المالي لفترة طويلة حكرا على المختصين في ميدان مالية المؤسسات ولا يمارس إلا من وجهة مالكي رأس المال امتد وبصفة تدريجية حتى لمس اهتمام شرائح واسعة من المستعملين.

وقد تبع هذا الاهتمام المتزايد بالتحليل المالي تطورا سريعا للعلوم المالية، هذا الاهتمام المعترف بمالية المؤسسة ماهو في الواقع إلا تعبير عن الحاجة المتولدة من التغيير الأساسي الذي حدث في مفهوم ومكانة المؤسسة ضمن منظومة المجتمع.

ومع استعداد المؤسسة الجزائرية العمومية منها والخاصة للدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات، بات من الضروري على هذه المؤسسة أن تسعى للتأقلم مع المحيط الجديد، فالتحليل المالي لم يعد يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالأهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن تحقيقها بأكثر فعالية مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل، ففي ظل المنافسة لم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب ولكن الاستمرار في السوق، ولضمان هذا يجب تكوين نظرة إستراتيجية جديدة على كل مستويات التسيير والنظرة الإستراتيجية للتحليل المالي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل الذي يعتمد على جداول تدفقات الخزينة الواردة في النظام المحاسبي المالي.

● الإشكالية البحث:

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية امرا ضروريا ومن ثم أصبح لازما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في دفاتر محاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الادارية لازمة وهذا طبعاً ما يسعى التحليل المالي للوصول اليه ومن خلال هذا فإن السؤال الذي نحاول الإجابة عنه في بحثنا هذا:

مقدمة عامة

"هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة "؟

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الوثائق المستعملة في التحليل المالي وما مدى قدرتها على تشخيص الوضع المالي للمؤسسة؟

- ما هي الطرق المتبعة في التحليل المالي من أجل ضمان تسيير دائم، ورقابة مستمرة؟

- ما هي أهم النسب والمؤشرات؟

● فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل المشار إليه سابقا تم وضع فرضيات التالية

- استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية ومنه اتخاذ القرارات الصائبة.

- إن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض الإدارة في استخدام أصولها الثابتة.

- أن أي مؤسسة مهما كان طبعها تسمح بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية .

● موضوع البحث:

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان "فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية" دراسة الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري وأهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى كشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب ولمعرفة مدى مساهمة هذه الأدوات في كشف عن حقيقة الوضع لها ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية التي نراها مناسبة.

● أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني.

- معرفة كيفية عمل الوظيفة المالية في المؤسسة ومدى قدرتها على التحكم في التدفقات المالية.

- طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.

مقدمة عامة

- عوملة الاقتصاد والتي تتطلب تكيف الأنظمة المحاسبية المالية مع مختلف المعايير الدولية، وموضوع تكيف الجداول المالية الذي أصبح ضرورة لا يمكن تجاهلها.

ب- الأسباب الذاتية:

- اهتمام شخصي بالإطلاع على كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي وبحكم علاقة الموضوع بتخصص الدراسة.

- كون الموضوع من بين المواضيع الجديدة والتي لم يتطرق إليها كثيرا خاصة مع التحول إلى النظام المالي.

● أهمية البحث:

- تكمن أهمية الموضوع في انه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الجزائرية.

- يعتبر من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يُظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عون لها في ترشيد قراراتها .

● أهداف البحث:

- إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار.

- إبراز مدى فعالية وأهمية هذه التقنية.

- عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقاتها في المؤسسة الجزائرية.

- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.

- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة و إسقاطها على الحالة التطبيقية.

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

● منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات والوثائق ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع الدراسة .

● تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا و للتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:
فصلين نظري وآخر تطبيقي، فتناولنا في الجانب النظري بداية الفصل الأول الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث الأول:
يتضمن مدخل إلى التحليل المالي أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى استعمالات التحليل المالي والثالث يتضمن الوثائق المستخدمة في التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي (التحليل الديناميكي) وذلك بتسليط الضوء على جدول التمويل باعتباره الوثيقة التي تترجم تركيبة السياسة المالية للمؤسسة من دورة مالية إلى أخرى كما أنه يبين التغيرات التي تحدث في كل من المؤشرات الثلاث(رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية)ومصدر هذه التغيرات كما تضمن هذا الفصل جدول التدفقات الخزينة باعتباره الوسيلة التي تكشف عن حجم الحقيقي النقدية المتولدة لدى المؤسسة خلال قيامها بمختلف أنشطتها.

قسم الفصل الثاني الذي يتضمن تحليل ومعالجة المعطيات المالية والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث : الأول
يتضمن عموميات حول النسب المالية والثاني يتضمن التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب باعتبارها أداة محكمة يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنتائج المؤسسة ونقاط القوة والضعف في عملياتها التشغيلية و الثالث يتضمن دراسة التوازنات المالية للمؤسسة.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي تناولنا فيه فصل واحد الذي حاولنا فيه إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، وتم تقسيمه إلى مبحثين: الأول يتضمن البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري والثاني تطرقنا فيه إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

تمهيد

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من اجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط القوة و الضعف والعمل على تصحيحها و التخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة و تقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذه المباحث:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات الأخرى تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوماً في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية والاهتمام بها ، لأنها تملئها متطلبات التخطيط المالي السليم، وعادة فإن طبيعة التحليل المالي هي عبارة دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهور هذه البيانات وتفسير ذلك .

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته

أولاً: لمحة تاريخية عن التحليل المالي¹

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر (19)، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساساً قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل ، وظهرت في بداية العشرينيات (20) من هذا القرن بعض الدراسات المبينة على العديد من المؤسسات ثم تطور هذا النوع من الدراسات وذلك بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على المقارنة بينهما.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة (1929 - 1933) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من المشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي ، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصراف وبدأت في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية "المثالية لكل قطاع". وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلال القرن (20) كالتالي:

- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في "فرنسا حيث أظهر المصرفيون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم " بصفة أكثر دقة.

- في الستينيات ومع تطور المؤسسات نصب الاهتمام على نوعية المؤسسات بوسائل التمويل اللازمة لها.

- في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا التي كانت تهدف إلى تأمين الاختيار الجيد وتأمين نوعية المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين ، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم

¹: منير شاكر محمد، والآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص10.

في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن "لفترة زمنية شهر أو سنة إلى تحليل الديناميكي أي " دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاثة سنوات والمقارنة نتائجها".

ثانيا: أسباب نشأته

تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- ✓ **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخمة لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى التحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها.
- ✓ **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما يساعد ذلك إلى تحليل تلك القوائم المالية.
- ✓ **الأسواق المالية:** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.
- ✓ **الائتمان:** إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.

¹: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص23

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء

أولاً: مفهوم التحليل المالي:

لقد وردت عدة تعاريف لتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: يعرف بأنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بتا المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.¹

التعريف الثاني: يعتبر من مواضع الإدارة المالية، وضرورة للتخطيط المالي السليم ، فهو تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة (فصل ، سنة....) باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل.²

التعريف الثالث: التحليل المالي هو عملية تحويل كم هائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.³

التعريف الرابع: التحليل المالي على انه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات للتعرف على:

- الأداء الماضي للمؤسسة وحقيقية الوضع المالي الاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي؛
- التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل؛
- تقييم أداء الإدارة.⁴

بعض المختصين يرون أن التحليل المالي هو حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب لمعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية.

هذا التعريف يشبه التعريف السابق في أن التحليل المالي هو أداة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات، لكن يعتبر ويختصر التحليل المالي في النسب المالية، في حين أن التحليل المالي لا يختصر على النسب المالية فقط بل هو أوسع، مختصون آخرون يرون أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول

¹: الحياي وليد، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 21.

²: ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة ، الجزائر، بدون سنة النشر، ص134.

³: عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990، ص65.

⁴: الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية، ص03.

على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.¹

بالرغم من تعدد التعاريف يمكن القول أن التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات حيث أن مدخلات هذا النظام تتمثل في المعلومات المحاسبية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات وغيرها من القوائم) ومعلومات غير محاسبية كأسعار الأسهم وبعض البيانات المحاسبية كالتضخم و النمو.

من خلال هذه التعاريف نستخلص أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:

- يساعد التحليل المالي من تقييم الأداء المالي المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد لرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛

- يساعد على دراسة الوضع المالي الحالي للمؤسسة؛

- تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة وطويلة الأجل؛

- تقييم سياسات الاقتراض لدى المؤسسة.

ثانيا : دور التحليل المالي في تقييم الأداء

● تعريف تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية، وذلك لتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبق للمعايير الفنية والاقتصادية.

● أهداف تقييم الأداء:

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة أو مكتب الدراسات الخاص أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض زبونه المال، حتى يتأكد من قدرته على السداد ديون فلكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما في:²

- تسمح عملية تقييم الأداء باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة المتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق أهداف مسطرة

¹: عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والأعمال الجامعية الأردنية، 2008، بدون بلد النشر، ص 232.

²: محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات صغيرة ومتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص7.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع نتائج المرتقبة؛

- يساعد نظام التقييم لأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

● التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء:

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة.

ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

- **تقييم الأداء والنتيجة:** حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.

- **تقييم الأداء والتمويل:** هي الطريقة التي يمكن من خلالها المؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها وذلك وفق منظورين:

- النظرة الثابتة وتحقق في إطار تحليل الميزانية؛

- النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.

وهذا جانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

● **تقييم الأداء و المردودية:** تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة/رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

المطلب الثالث: أهداف والخطوات المتبعة في التحليل المالي

أولا: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلا خارجيا (التمثل في البنوك، رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب) أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

أ - الأهداف الداخلية:¹

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستمرة؛
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة؛
- إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة؛
- تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات؛
- توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض اتجاه العملاء، توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.

ب: الأهداف الخارجية

- تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في اخذ القرارات الخاصة بالإقراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها؛
 - مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة؛
 - تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
 - تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- هذه الأهداف المرجوة من التحليل المالي قد تختلف حسب المحلل المالي ولكن بصفة عامة ينتظر من هذا الأخير أن يجيب على السؤال التالي:²

● هل الهياكل المالية للمؤسسة متوازنة؟

ويتشعب هذا السؤال إلى مشكلتين أساسيتين:

فالأولى مرتبطة بمعرفة إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماتها على المدى القريب وهذا ما يستدعي دراسة وضعية الخزينة أي دراسة السيولة المتاحة لديها.

¹: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار الحمديّة العامة، الجزائر، 1999، ص 11 13.

²: باديس بن عيشة، التحليل المالي، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 1996، ص 7.

أما الثانية فمرتبطة بشكل تمويل المؤسسة وهو ما يستدعي دراسة الخصوم لتحديد نسب كل من الأموال الخاصة والديون أي تحديد الهيكل المالية.¹

ثانيا: خطوات المتبعة في التحليل المالي

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطواته هي:²

- تحقيق هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.
- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها؛
- اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب؛
- إعادة وتبويب القوائم لتلائم التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي؛
- التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في أبداء رأي في محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن؛
- صياغة التقارير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع نتائج المتوصل إليها.

¹: عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

²: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي للإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 135.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة ومن خلال هذا المبحث يمكن التطرق إلى:

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

ومن مجالات التحليل المالي تتمثل فيما يلي:¹

- **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي من منظومة المعلومات المالية الدقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتنبأ بتحليلات مستقبلية، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية؛
- **التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين). وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض ، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم؛
- **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها؛
- **تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما؛
- **تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من التحليل تتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، والمستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

المطلب الثاني : الأطراف المهمة بالتحليل المالي.

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لأنه يعمل على وصف كلي لدمتها المالية ووضعيتها خلال الدورة الاستغلالية وتتلخص الأطراف المهمة به في:

1) الأطراف الداخلية: ونذكر أهمها:

- إدارة المؤسسة:

¹: هيثم محمد الزعبي، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000، ص159-160.

حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقدم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.

● العاملون في المؤسسة :

وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون له اثر كبير على التغيير في الأجر وكذلك مناصب العمل.

● المساهمون:

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

(2) الأطراف الخارجية:¹ وهم

● الدائنون:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاص بالمشروع أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد وإقراض أو بصدور إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف

على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر سنة فيهتم المقرض التأكد من إمكانية سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل.

● الموردون:

يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه م واستقرار الأوضاع المالية له فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعنى دراسة وتحليل مديونيته في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

¹ : لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص78.

• العملاء:

يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لما تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.

• الهيئات الرقابية:

تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة وتتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الوحدة الاقتصادية.

• مصلحة الضرائب:

تتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول المتعلقة على المعلومات بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.¹

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي.²

يمكن الحصول على النتائج ومعالجتها باستعمال وسائل معينة وبعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كانت نتائج التحليل خارجية أو داخلية بالنسبة للمؤسسة.

1) نتائج التحليل الخارجي: باختلاف المحلل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.

2) نتائج التحليل الداخلي: يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى النتائج التالية:

- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

¹: صادق الحسني، التحليل المالي، دار الجمد للنشر، عمان، 1998، ص128.

²: أيمن الشنطي، عامر الشقر، الإدارة وتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004، ص 170.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل SCF*

- إن المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي ويستقرئ منها ملاحظته واستنتاجاته في المعلومات المشتقة من:
- الوثائق الحسابية للمؤسسة وخاصة القوائم المالية الهامة مثل الميزانية المالية وحسابات النتائج إلى جانب جدول التمويل الذي يعتبر مهما جدا للقيام بتحليل ديناميكي و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة وكذا الملاحق ومحتوياتها.
 - طرق التحليل المقترحة حسب الدراسات والاستعمالات في الواقع منذ الفترات السابقة.
 - النسب النموذجية المقترحة من جهات مختصة (خبراء، محاسبين، بنوك...)
 - مؤشرات وعناصر عن وضعية الاقتصاد والجوانب القانونية للنشاط: نسب الفائدة، الأموال، الجوانب القانونية المرتبطة بالمؤسسة ونشاطاتها، مشتركة، فردية، فرعية، علاقات مع المالكين... إلخ.

المطلب الأول: الميزانية المالية وعناصرها

قبل التطرق إلى الميزانية المالية نتطرق إلى إعطاء نظرة شاملة عن النظام المحاسبي المالي.

أولا : لمحة عن النظام المحاسبي المالي.

1) تعريف النظام المحاسبي المالي

لقد تعددت التعاريف عن النظام المحاسبي المالي من أهمها ما يلي:

هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعتها ووضعية خزنتها في نهاية السنة المالي¹.

2) أهداف النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

¹: الجريدة الرسمية، العدد 19-15 مارس 2009، ص 50.

SCF*: النظام المحاسبي المالي.

ثانيا: الميزانية المالية .

إن الميزانية المحاسبية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) لممتلكات المؤسسة ، ولا لمبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها لهذا يجب القيام بعدة تعديلات من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

1) تعريف الميزانية المالية:

تعرف الميزانية المالية على أنها "جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حين يحافظ على تساوي الطرفين"¹.

كما تعرف على أنها "جزء يتعلق بفترة معينة غالبا لسنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة, ما لها وما عليها، والفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية, ويعنى مبلغ الأموال التي يمتلكها"².

وتعرف أيضا أنها جدول يشمل على جانبين جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق مبدأ السنوية.³

رغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل وهو أن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبية تمكننا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة أما الأصول فتمثل مجموع الاستثمارات والمخزونات أو الحقوق المكونة الاستخدامات واستعمالات المؤسسة.

كما يحتوي على عمودين, الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للبينة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط)، وتتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

2) ترتيب عناصر الميزانية :

أولا: الأصول:

تعريف الأصول في النظام المحاسبي المالي في المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي عرفت الأصول كالتالي: " تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية ".

¹: محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص08.

²: ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص17.

³: محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص45.

وتصنف الأصول إلى:

أ) أصول غير جارية:

وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة وتشمل الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان وكذلك الأصول التي تم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال 12 شهر ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

ب) أصول جارية:

وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية.

ثانيا: الخصوم:

تعريف الخصوم في النظام المحاسبي المالي فقد عرفتها المادة 22 كالتالي: "تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد مثلة لمنافع اقتصادية هذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما.

فالخصوم تعتبر خصوما جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال 12 شهر الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية، أما باقي الخصوم فتعتبر وتصنف ضمن الخصوم غير الجارية.¹

3) عناصر الميزانية :

تتضمن الميزانية المالية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وتقدم موجودات والالتزامات المؤسسة في شكل واحد أو شكلان منفصلان عن بعضهما البعض تضم معطيات السنة المالية الماضية سيعنى أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر الثانية حسب النظام المحاسبي المالي.

1. حسابات المجموعة الثانية (الأصول الثابتة).

تكون أرصدة حسابات الأصول الثابتة عادة مدينة وتضم الحسابات التالية:

- ح/ 20- حساب القيم المعنوية وفرق الاقتناء يضم مصاريف البحث والتطوير الخاصة بالقيم الثابتة، أنظمة الإعلام الآلي، الماركات التجارية والبراءة الصناعية، شهرة المحل وقيم ثابتة معنوية ويتفرع إلى: ح/ 203) مصاريف تطوير القيم الثابتة)، ح/ 204 (برامج وأنظمة الإعلام الآلي والحسابات المماثلة)، ح/ 207 (فرق الاقتناء أو شهرة المحل).

¹: عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبيطلي، الجزائر، ص 11 12.

- ح/21- القيم الثابتة المادية: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الحصص المقدمة من طرف الشركاء أو تكلفة الاقتناء في تاريخ دخول الأصول.
- ويتفرع هذا الحساب إلى: ح/ 211 أراضي، ح/ 212 تهيئات أراضي، ح/ 213 مباني/ 214 تركيبات تقنية ومعدات وأدوات صناعية، ح/ 218 قيم ثابتة مادية أخرى وتظم معدات نقل، تجهيزات، وأثاث مكتب، أجهزة الإعلام الآلي، مواد التعبئة والتغليف القابلة للاسترجاع، وتهيئات وتركيبات.
- ح/22- القيم الثابتة المتنازل عنها:
- القيم الثابتة المادية أو المعنوية الموضوعة للتنازل تدخل في حاب 22 وبنفس الشروط الخاصة بالحسابين 20 و21.
- يضم حساب 221 أراضي للتنازل، حساب 223 بنايات للتنازل، حساب 225 تهيئات تقنية، حساب 228 قيم ثابتة أخرى للتنازل، وحساب 229 حقوق المتنازل.
- ح/23- القيم الثابتة الجارية:
- يضم هذا الحساب القيم الثابتة المادية الجارية أو التي هي قيد الانجاز، وكذلك القيم الثابتة المعنوية الجارية بالإضافة إلى التسبيقات التي تم دفعها من اجل الحصول على القيم الثابتة.
- ح/26- حقوق متعلقة بالمساهمات:
- يضم هذا الحساب، سندات المساهمة وأشكال أخرى للمساهمة، حقوق المساهمات داخل المجموعة حقوق المساهمة خارج المجموعة، وحقوق أخرى متعلقة بالمساهمات.
- ح/27- قيم ثابتة مالية أخرى:
- يضم هذا الحساب أسهم القيم الثابتة للنشاطات، قيمة الكفالات والضمانات المدفوعة، أسهم أو سندات قيم ثابتة أخرى ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية.
- ح/28- اهتلاك القيم الثابتة:
- يستعمل هذا الحساب لمعالجة الاهتلاكات محاسبيا وذلك مع حسابات 20 و21
- ح/29- تدني قيمة القيم الثابتة:
- عندما يكون هناك نقص في قيمة القيم الثابتة يجعل حساب 29 دائنا، ويقابله في الجانب المدين ح/ 68 وذلك حسب الحالة (مخصصات الاستغلال، مخصصات مالية، مخصصات استثنائية).¹

¹: مراد حمزة، راجحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010-2011، ص ص: 16-22.

2. حسابات المجموعة الثالثة: حساب المخزونات والحسابات الجارية:

تقسم حساب 30 البضائع، حساب 31 مواد أولية ولوازم، حساب 32 تموين آخر من المواد المستهلكة، 321 و 322 اللوازم المستهلكة و 326 الأغلفة، حساب 33 المنتجات الجارية، حساب 34 إنتاج الخدمات الخارجي، إنتاج مصنع من طرف المؤسسة يشمل حساب 351، إنتاج وسيط، حساب 355 إنتاج تام، حساب 358 إنتاج متبقي أو مواد قابلة للاسترجاع بالإضافة إلى الحسابات 36،37،38 بالإضافة إلى ح/ 39 تدني القيمة الخاصة بالمخزونات.

3. حسابات المجموعة الرابعة- حسابات الغير:

تضم المجموعة الرابعة حسابات عديدة وهي:

- حساب 40 المورد والحسابات التابعة له: يضم هذا الحساب موردي البضائع والخدمات، أوراق الدفع، موردي الخدمات، وموردي الأعباء القابلة للدفع لأجل، التخفيضات والحسومات بالإضافة إلى التسيقات المدفوعة للحصول على مواد أولية وسلع بالإضافة إلى موردي الاستثمارات.
- حساب 41 الزبائن والحسابات التابعة: يضم هذا الحساب الزبائن، الزبائن المشكوك فيها، أوراق القبض، زبائن الفواتير قيد التحرير، زبائن الأعمال قيد الانجاز، تخفيضات وحسومات، تسيقات محصلة من الغير.
- حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة: يسجل هذا الحساب المكافآت المستحقة، تسيقات، معارضة على الأجور، أموال الخدمات الاجتماعية، وأعباء للدفع.
- حساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة: ويضم حساب الهيئات الاجتماعية، أعباء للدفع، إيرادات للتحصيل.
- حساب 44 الدولة، والجماعات العمومية، والهيئات الدولية: يسجل هذا الحساب العمليات التي قامت بتأسيس المؤسسات العمومية ذات الصيغة العمومية.
- حساب 45 الشركاء: يضم هذا الحساب ح/ 451 عمليات المجموعة، ح/ 455 الشركاء، حسابات جارية، ح/ 456 الشركاء-عمليات خاصة لرأس المال، ح/ 457 شركاء، حصص دفع، ح/ 458 الشركاء-عمليات جماعية.
- حساب 46 حسابات مختلفة مدينون- حسابات مختلفة دائنون: ويضم هذا الحساب مايلي:¹
حقوق التنازل عن القيم الثابتة، ديون اقتناء سندات توظيف، ديون الحصول على أدوات الخزينة.
- حساب 47 الحسابات الوسيطة- مبالغ في انتظار التحميل: يسجل في هذا الحساب العمليات التي هي في انتظار التحميل والتي تتطلب معلومات إضافية لتحميلها بصفة عقلانية.
- ح/ 48 أعباء وإيرادات مسجلة مقدما: يسجل في هذا الحساب الأعباء والإيرادات التي تخص دورات لاحقة في نهاية الدورة وتحمل على الحسابات المعنية مباشرة.

¹: عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 15 16.

- ح/49 نقص قيمة في حسابات الغير: عندما يكون هناك نقص محتمل في حسابات الغير تجعل الحسابات الفرعية بهذا الحساب دائنة.
- 4. حسابات المجموعة الخامسة- الحسابات المالية:¹
 - يضم هذا الصنف الحسابات المالية التالية
 - ح/50 القيم المنقولة للتوظيف: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة اقتناء السندات، بالمقابل تجعل حسابات الغير أو حسابات الخزينة دائنة.
 - ح/51 البنوك والهيئات المالية: يجعل مدينا بقيمة التحصيل، ويجعل دائنا بقيمة المدفوعات
 - ح/52 الأدوات المالية: يجعل مدينا بقيمة الاقتناء، مقابل الحساب المالي المعني في الجانب الدائن.
 - ح/53 الصندوق: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة التحصيل ويجعل دائنا بقيمة المدفوعات النقدية
 - ح/54 السلف المستدينة والاعتمادات: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الأموال المدفوعة والميسرة من طرف المحاسبين والمساعدين، مقابل جعل حساب الخزينة دائنا.
 - ح/58 تحويلات داخلية: يستعمل هذا الحساب في عملية التحويلات الداخلية وفي كل الحالات يجب أن يرصد هذا الحساب لأنه حساب وسيط فقط.
 - ح/59 نقص قيمة الأصول المتداولة: يمكن استعمال هذا الحساب ومعالجته حسابيا بنفس طريقة معالجة ح/ 49 نقص القيمة في حسابات الغير.
- 5. حسابات المجموعة الأولى وتضم:
 - حساب 10 رأس المال والاحتياطات: ويتفرع هذا الحساب إلى حساب رأس المال الخاص، فرق التقدير، فرق إعادة التقدير، احتياطات، فرق الموازنة (فرق إعادة تقييم السندات)، حساب المستغل، حساب رأس المال المسجل غير المطلوب.
 - حساب 11- حساب محول من جديد: يستعمل هذا الحساب في ترحيل جزئ من الأرباح والخسائر التي قررتها الجمعية العامة، بحيث يكون رصيد دائن في حالة محول من جديد ربح، ورصيد مدين في حالة محول من جديد خسارة.
 - حساب 12- نتيجة الدورة: يجعل دائنا بقيمة الربح ويجعل مدينا بقيمة الخسارة، ويرصد هذا الحساب في الشركة حسب قرار توزيع النتيجة.
 - حساب 13- الأعباء والإرادات المؤجلة: يسجل في هذا الحساب ما يلي:
 - 131 إعانات التجهيزات، 133 ضرائب أصول مؤجلة، 134 ضرائب خصوم مؤجلة، 135 إيرادات وأعباء أخرى.

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص85.

- حساب 15- مؤونات الأعباء- خصوم غير متداولة: يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة مؤونة الأعباء، وكذلك بقيمة المؤونات، الخاصة بالتقاعد ويقابله حساب مخصصات المؤونات مدينا.
- حساب 16- الديون: يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة القروض الإجبارية، وكذلك بقيمة قرض عقد الإيجار- تمويل (حساب 167) وكذلك يجعل دائنا بقيمة الكفالات المدفوعة للبنوك.
- حساب 17- ديون متعلقة بالمساهمات: يجعل دائنا بقيمة الديون المتعلقة بمساهمات الفروع أو الشركات المساهمة، وكذلك الديون المتعلقة بالمساهمات خارج الشركة الأم. ويخص هذا الحساب العمليات المالية فقط.
- حساب 18- حساب ما بين الوحدات والفروع: يسجل في هذا الحساب العمليات المتعلقة بنشاطات الفروع والوحدات في ما بينها، ويجب أن يرصد هذا الحساب في نهاية الدورة.¹

¹: الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص ص: 53-72.

الجدول رقم (01): جدول الميزانية المالية (الأصول)

الأصول	إجمالي N	اهتلاكات/أرصدة N
الأصول المثبتة (غير الجارية)	207	2807 - 2907
فارق الشراء	20 (خارج 207)	280 (خارج 2807)
التثبيتات الغير المادية (المعنوية)	22/21 (خارج 222)	290 (خارج 2907)
التثبيتات المادية	23	281, 282, 291, 292
التثبيتات الجاري انجازها	265	293
التثبيتات المالية	26 (خارج 265, 269)	
السندات الموضوعه موضع المعادله المؤسسات المشاركة	273/272/271	
المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقه بها	276/275/274	
السندات الأخرى المثبتة		
القروض والاصول الاخرى غير الجارية		
ضرائب مؤجلة على الأصل		
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية	30 إلى 38	39
المخزونات والجاري انجازها	41 (خارج 419)	491
حسابات دائنة- الاستخدامات المماثلة	409 مدين 44/43/42	
الزبائن	(خارج 444 الى 448)	
المدينون الآخرون	45, 46, 486, 489	
الضرائب ومشابهها	444, 445, 447	
الأصول الجارية الأخرى	مدين 48	
الموجودات وما يماثلها	50 (خارج 509)	
الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية	519 وغيرها من 59	
أموال الخزينة	المدينون 51 / مدين 52 /	
	53, 54	
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر: النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص 125.

الجدول رقم (2): الميزانية المالية (الخصوم)

إجمالي N	الخصوم المالية
	رؤوس الأموال الخاصة
108 - 101	رأس المال الصادر (أو حساب الاستغلال)
109	رأس المال غير المستعان به
106 - 104	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المجمعة) (1)
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة (1)
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
	حصة الشركة المجمع (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
	المجموع (1)
	الخصوم غير الجارية
16, 17	القروض والديون المالية
134, 155	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
15 (خارج 132 / 131 / 155)	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الخصوم غير الجارية
	الخصوم الجارية
40 (خارج اعتماد 409، 445، 447)	الموردون والحسابات الملحقه
447 و 445 و 444	الضرائب دائن
419 و 509 دائن 42 و 43 و 44 خارج 444 إلى 447	الديون المدينة الأخرى
48، 45، 46	خصوم
519	أموال الخزينة
	مجموع الخصوم الجارية (3)
	المجموع العام للخصوم

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 126 127.

المطلب الثاني: تحليل الاستغلال في المؤسسة الاقتصادية

1) جدول حسابات النتائج:

أن جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)¹. وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فان جدول حسابات النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصداره خلال مهمة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ السنة المالية، ويجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للكشوف المالية.
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدججة أو حسابات مركبة)
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي يقدم بها.

و يتم تقديم جدول حسابات النتائج إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى وحدة، كما توفر الكشوف المعلومات التي تسمح باجرا مقارنات مع السنة المالية السابقة.

أ- حسب الطبيعة:

أولا: إنتاج السنة المالية: وتشمل ما يلي:

- ح/70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقه وهو حساب يتفرع إلى حسابات فرعية.
- ح/72: الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون، أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان.
- ح/73 الإنتاج المثبت للأصول العينية والمعنوية.
- ح/74 إعانات الاستغلال.
- إنتاج السنة المالية= المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقه+ الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون+ الإنتاج المثبت+ إعانات الاستغلال.
- إنتاج السنة المالية= ح/70+ح/72+ح/73+ح/74.

¹- Eric dumalanéde .Comptabilité générale, berti .édition, algér 2009.p 222

ثانيا: استهلاك السنة المالية: ويدخل فيه ما يلي:

ح/60 المشتريات المستهلكة حيث عوض هذا الحساب كل من ح/60 بضاعة مستهلكه وح/61 مواد ولوازم مستهلكة في المخطط المحاسبي الوطني.

ح/61 الخدمات الخارجية أي الخدمات المستلمة من الغير.

ح/62 الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

ومما سبق فان :

استهلاكات السنة المالية : المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى

استهلاكات السنة المالية = ح/60 + ح/61 + ح/62.

ثالثا: القيمة المضافة للاستغلال: وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية أي القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية.

القيمة المضافة للاستغلال = ح/70 + ح/71 + ح/73 + ح/74 - (ح/60 + ح/61 + ح/62).

رابعا: إجمالي فائض الاستغلال: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منه أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة أي:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال - ح/63 - ح/64

و الملاحظ هنا أن إجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط

الوطني المحاسبي القديم نظرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك و المؤونات حيث وجد النظام المحاسبي المالي الوطني الجديد مستويين جديدين هما النتيجة العملياتية و النتيجة المالية.

خامسا: النتيجة العملياتية : وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات العملياتية الأخرى و

مطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاك و المؤونات وخسارة القيمة ومضاف إليه استرجاع على خسارة القيمة و المؤونات أي أن:

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + ح/75 - ح/65 - ح/68 + ح/78.

سادسا: النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تحسب بالفرق بين المنتوجات المالية و الأعباء المالية.

النتيجة المالية = ح/67 - ح/66.

سابعا: النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية و النتيجة المالية، وتعتبر بمثابة نتيجة

الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.

ثامنا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية و الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - ح/ (695 و 698) - ح/ (692 و 693).

تاسعا: النتيجة الغير عادية وهي عبارة عن الفرق بين حساب 77 عناصر غير العادية (منتجات) و ح/ 67 عناصر غير عادية (أعباء) حيث يقابلها في المخطط المحاسبي الوطني القديم نتيجة خارج الاستغلال.
النتيجة غير العادية = ح/ 77 - ح/ 67.

عاشرا: صافي نتيجة السنة المالية وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة الغير عادية.

صافي نتيجة السنة المالية: النتيجة الصافية للأنشطة العادية + - النتيجة الغير عادية.

و الملاحظ أن هناك فرق شاسع بين جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي الوطني القديم وحساب النتائج في النظام المحاسبي المالي الجديد ذكرنا بعضا منها سابقا و من بين أوجه الاختلاف.

- يفرق حساب النتيجة بين العمليات و النتيجة المالية وهو الأمر الذي لم يكن موجود في جدول حسابات النتائج.
- النتائج لا تمر عن صنف محاسبي خاص كما هو الحال في المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يخصص المجموعة 08 للنتائج.
- تحسب الضريبة في حساب النتائج على أساس النتيجة العادية ثم تضاف النتيجة العادية إلى الصافي، بينما في جدول حسابات النتائج فإنه يتم فرض الضريبة على مجموع نتيجتي الاستغلال و خارج الاستغلال.
- أوجد النظام المحاسبي المالي تصنيفا جديدا للأعباء بالإضافة إلى تصنيفها حسب طبيعتها وذلك حسب وظيفتها الشيء الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي القديم.¹

¹: مراد حمزة، راجحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 23-30.

الجدول رقم (3) : جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيانات	ملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1. إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى			
2. استهلاك السنة المالية			
3. قيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات واستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات.			
5. النتيجة العملية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6. النتيجة المالية			
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية- المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية- أعباء (يطلب بيانها)			
9. النتيجة غير العادية			
10. النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في الناتجة الصافية			
11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

ب- الدراسة التفصيلية لجدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة).

أولاً: هامش الربح الإجمالي وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات.

ثانياً: النتيجة العملياتية وهي هامش الربح الإجمالي مضافاً إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء الأخرى العملياتية.

ثالثاً: النتيجة العادية قبل الضريبة: النتيجة العملياتية - مصاريف المستخدمين مخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية - أعباء مالية.

رابعاً: النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

خامساً: النتيجة الصافية للسنة المالية: النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الأعباء الغير العادية + المنتوجات غير العادية.

الجدول رقم (4): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيانات	ملاحظات	أرصدة الدورة الحالية N	أرصدة الدورة السابقة N
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1)			

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

2) جدول التمويل.

أن الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لا يسمحان بمعرفة التغيرات التي تحدث في عناصر الذمة المالية للمؤسسة، فالميزانية تم تعريفها بأنها صورة للذمة المالية للمؤسسة في وقت معين، ولمعالجة نقائص الميزانية جاء جدول التمويل لإظهار التغيرات التي حدثت في عناصر الذمة المالية والعلاقة الموجودة بين نشاط المؤسسة وذمتها المالية فجدول التمويل يعتبر إذا مجموعة من الصور لفترات متتالية.

وعليه يمكن تعريف جدول التمويل على أنه البيان الذي يشرح التغيرات التي تحدث في الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين سابقتين متتاليتين ويعبر عن هذه الفترة غالبا بسنة النشاط وهي السنة الميلادية، بحيث هذا الجدول يوضح لنا مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة في السنة الثانية المدروسة والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى .

أو بعبارة أخرى فإن جدول التمويل يعطي إجابات للعديد من الأسئلة: عن سبب اللجوء لمصادر تمويل خارجية وعن الكيفية التي تم بها تمويل التوسعات، وعن حركة الأصول والخصوم خلال سنة وما شابه ذلك من أسئلة .¹

هيكلية جدول التمويل : أن هيكلية جدول التمويل يخضع لنفس المنطق الذي تخضع له الميزانية حيث يركز على الاستخدامات والموارد وهذه الهيكلية تجيب عن السؤال الذي قد يثار والمتمثل في:²

- كيف كانت استخدامات الدورة وكيف مولت؟

- ما هي الموارد المحققة من طرف المؤسسة خلال هذه الفترة وكيف استخدمت؟

ونظرا لتساوي الاستخدامات بالموارد، فإن جدول التمويل يحترم قواعد التوازن المحاسبي.

تقنية إنشاء جدول الاستخدامات والموارد: أن إنشاء جدول التمويل يتم في مرحلتين:

فإما عن طريق المرحلة الأولى فهي ميكانيكية بحتة وتتمثل في حساب التغيرات في عناصر الأصول والخصوم بين ميزانيتين متتاليتين (ميزانية بداية الدورة وميزانية نهاية الدورة عندما تتزامن فترة الدراسة مع فترة الدورة المحاسبية) مما يؤدي إلى الميزانية التفاضلية.

¹: مراد حمزة، راجي احمد، مرجع سبق ذكره، ص30.

²: توردت أكلي، التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، تخصص مالية والنقود، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007، ص: 100-108.

المرحلة الثانية وتمثل في الأخذ بالاعتبار المعلومات الواردة في الملاحق، للمرور من مفهوم التعبير في عناصر الميزانية إلى مفهوم تدفق الاستخدامات والموارد، وهذه الخطوة الثانية هي التي تؤدي إلى جدول التمويل الفعلي الذي يصاغ بعدة نماذج.

- جدول الاستخدامات والموارد "السيولة":

مفهوم جدول الاستخدامات والموارد: يعرف التدفق على أنه تغير في قيمة إحدى عناصر الميزانية خلال فترة زمنية معينة تقدر سنة، وهذا التغير ينجم عنه حركة مالية قد تكون مورد مالي كما قد تكون استخدما ماليا. والجدول التالي يوضح التغير في عناصر الميزانية وتكوين الموارد و الاستخدامات.

الجدول رقم (05): مفهوم الموارد و الاستخدامات

الموارد	الاستخدامات
ارتفاع في الخصوم	ارتفاع في الأصول
انخفاض في الأصول	انخفاض في الخصوم

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص107.

في إطار هذا النوع من جداول الاستخدامات والموارد للفترة تحلل في كتلتين:

- كتلة أكثر من سنة.
- كتلة اقل من سنة.

ومن بين مختلف نماذج هذا النوع الأكثر استعمالا في الممارسة في غياب نموذج مقترح من طرف المخطط المحاسبي الوطني PCN والنظام المحاسبي المالي SCF على حد سواء.

الجدول(06): جدول التمويل.

<p>الموارد المالية للدورة.</p> <p>طاقة التمويل الذاتي.</p> <p>الموارد الاستثنائية.</p> <p>موارد الأموال الخاصة.</p> <p>موارد القروض الطويلة والمتوسطة المدى.</p> <p>تسديد القروض.</p>	<p>الاستخدامات الثابتة للدورة.</p> <p>المصاريف الإعدادية.</p> <p>استثمارات مادية ومعنوية.</p> <p>استثمارات مالية.</p> <p>تسديد الديون الطويلة والمتوسطة المدى.</p> <p>العوائد.</p>
<p>تغير رأس المال العامل للسيولة.</p> <p>التغير في المخزونات.</p> <p>التغير في الحقوق و المتاحات.</p> <p>التغير في الديون قصيرة المدى.</p> <p>التغير في مؤونات تدني الأصول المتداولة.</p>	
<p>$C=A-B$</p>	

المصدر: تودرت أكلي، التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

ماجستير، تخصص مالية ونقود ، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007، ص 104.

- جدول التمويل يوضح كيف أن موارد المؤسسة خلال الفترة سمحت بتلبية احتياجاتها للتمويل .
- يسمح أيضا بتقييم سياسات الاستثمار، التمويل الذاتي، الاستدانة، التوزيع، تسيير دورة الاستغلال والخزينة
- جدول الاستخدامات والموارد " مجموع الأموال " ⁽¹⁾.

من وجهة نظر "مجموع الأموال " تتميز بما يلي:

- توسيع مفهوم الاستثمار إلى احتياجات رأس المال العامل فيصبح الاستثمار مشكلا من الأصول الثابتة + BFR
- ومفهوم التمويل بالسواء، فجميع مصادر التمويل يمكن استعمالها دون تخصيص معين، والاختيار بالنسبة للمؤسسة يكون بالتحكيم على أساس المردودية والمخاطر. وفي هذا السياق الذي يؤدي إلى التشكيك في مفهوم رأس المال العامل، جدول التمويل يعرض على النمو التالي:

(1): p amdien et v . Baissière, analyse de l'information financière, economica, 2007, p 110.

الجدول رقم (07): جدول التمويل " مجموع الأموال " .

<p>موارد خاصة داخلية:</p> <p>طاقة التمويل الذاتي (قبل الأعباء المالية) .</p> <p>تنازل عن الاستثمارات .</p>	<p>استثمارات صناعية وتجارية:</p> <p>في الاستثمارات الثابتة .</p> <p>في احتياجات رأس المال .</p>
<p>موارد خارجية خاصة:</p> <p>زيادة رأس المال (دون العوائد الموزعة) .</p>	<p>استثمارات مالية:</p> <p>في الاستثمارات الثابتة .</p> <p>في سندات التوظيف .</p> <p>في المتاحات .</p>
<p>موارد الاستدانة:</p> <p>القروض الجديدة (تسديد القروض القديمة والأعباء المالية) .</p>	

المصدر: تودرت أكلي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

المطلب الثالث: جدول تدفقات أموال الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

1. مفهوم جدول تدفقات الخزينة :¹

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغير النشاط أو توسيعية أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها. ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

أ) مكونات جدول تدفقات الخزينة:

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل.
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من اجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).

¹ : WILD Etta ,McGraw- hill, Financial statement analysis, USA, 2005.

- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض). ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناء على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة ومنظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصدرها.

وتتمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجة (التسديدات) مثل نفقات الاستغلال، حيازة استثمار، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح الأسهم وغيرها، أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في تدفقات الخزينة الداخلة مثل تحصيلات الاستغلال، التنازل عن الاستثمارات، الحصول على قروض (لاستدانة) ، الرفع في رأس المال، وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة.

تغيرات الخزينة = تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال + تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار + تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل.

ب) عرض جدول تدفقات الخزينة:¹

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد مختصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكن نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشروع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. وهذا التحديد مرتبط خاصة بتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.

● جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة:

أن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشروع الجزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب...).

قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، تم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية. والجدول الذي بين أيدينا يوضح تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة

¹: أمينة زغاد، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص32.

الجدول (08): جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيانات	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والعميلين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى والمدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عند اقتناء التثبيتات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

● جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

وتمثل هذه الطريقة في اثر العملات التجارية دون التأثير في الخزينة، التغييرات أو التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)، التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل.

الجدول رقم (09) : جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة.

البيانات	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من اجل: الاهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات والزبائن تغير الموردين والديون الأخرى وقيمة البيع التي تزيد أو تنقص من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن شراء تسيّبات تحصيلات عن مبيعات تسيّبات تأثير تغييرات محيط الإدماج(1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغييرات سعر العملات الأجنبية(1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 132-133.

2. جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة:¹

يشكل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

ومن المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول يخص الحركات المتصلة بما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة والتصحيحات المقررة خلال السنة المالية.
- عرض جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي.

¹: مراد حمزة، ربحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الجدول رقم (10): جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياجات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم الثببتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات						
النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم الثببتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات						
النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 134

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي وقدمنا مفهوم عام له دوره في تقييم أداء المؤسسة باعتباره من أهم وسائل التي تم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية ،وبينا أهدافه وبعض الجهات المهتمة به بالإضافة كذلك إلى أهم تقنياته التي تستفيد منها المؤسسة الاقتصادية لبلوغ أهدافها وغاياتها كذلك تطرقنا إلى مجالاته ، ثم عرضنا أهم الوثائق التي يستعين بها المحلل المالي المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة، جدول تغييرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول التمويل، وكل هذا من أجل القيام بعملية التحليل والدراسة للوصول إلى الوضعية المالية للمؤسسة والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

تمهيد:

تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيق أهدافها التي رسمتها باتخاذ القرارات الملائمة والمناسبة لذلك، وعليه فإن المحلل المالي يهتم كثيرا بمعرفة المكانة المالية للمؤسسة من خلال تحديد درجة استقلاليتها أو تبعيتها وكذلك الأخطار المالية التي تهددها، ويعتمد في تحليله على تقنيات موثوق بها هذه الأخيرة تساهم في اتخاذ القرارات الملائمة للأطراف الداخلية و الخارجية و عليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول النسب المالية.

المبحث الثاني: التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب.

المبحث الثالث: دراسة المؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

المبحث الأول: عموميات حول النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر (19) عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولعل أهم ما ساعد على انتشارها بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلف.

المطلب الأول: تعريف النسب المالية

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعاريف ونسوق منها التعاريف التالية:

- النسب المالية تعتبر من أدوات التحليل المالي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.
- تعرف على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى بالنسبة للهيكل التمويلي أو الاستغلالي للمؤسسة وهذه القيم تؤخذ من الميزانية المالية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معاً، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة بصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالباً في شكل مقارنة داخلية أو خارجية.¹
- النسبة المالية عبارة عن علاقة بين متغيرين ونتاج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة تسمى بالنسبة المرجعية، على ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف.

المطلب الثاني: أهمية وأسس النسب المالية

أولاً: أهمية النسب المالية

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن النسب المالية تلعب دوراً مهماً في تشخيص الحالة المالي للمؤسسة وذلك من خلال ما يلي:²

- تقدم لنا معلومات وإيضاحات حول فعالية المؤسسة وتوازنها المالي؛
- تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة؛
- متابعة الوضعية المالية للمؤسسة والسماح للمسيرين باتخاذ قرارات التسيير؛

¹: مؤيد راضي حنفر، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري تطبيقي)، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، بدون بلد النشر، 2006، ص 27.

²: محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997، ص 37.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

- تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛
- تحديد مدى استطاعة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة.

ثانيا: أسس التحليل المالي بواسطة النسب

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب وتمثل هذه الأسس في:¹

1. تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح

لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

2. تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل

يجب على المحلل المالي أن يستند إلى هدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.

3. تحديد الحد الأقصى والأدنى المقبول لكل نسبة

تعد النتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر ونشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لذلك لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة.

4. وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعية.

5. اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل

¹: عبد الحلیم كراجه والآخرین، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص157.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

تتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

6. تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية

عندما تكون هناك حاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسساً تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها تتمثل في:

- أ) يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقة وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.
 - ب) يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.
 - ت) يجب أن تركيب النسب بطريقة تعمل على تحقيق أهداف محددة مثل الدخل إلى حقوق المساهمين، بهدف اظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على أموال مساهميها
7. تحديد المعنى الصحيح و التفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسب.

المطلب الثالث: حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي

على الرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة إلا أنها تعاني من بعض القيود التي تحد من استعمالها في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها، ومن بين هذه القيود ما يلي:¹

- يصعب في كثير من الحالات تطبيق أسلوب النسب المالية في المؤسسات الكبيرة التي تتميز بوجود أرقام متعددة تعمل في صناعات مختلفة، لصعوبة إجراء مقارنة بالنسبة لها مع متوسطات الصناعة، لذلك يمكن القول أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يكون أكثر نفعاً في حالة المؤسسات الصغيرة ، بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة المتعددة الأقسام والأنشطة.
- يؤثر التضخم سلبي على ميزانيات المؤسسة، فالقيم المسجلة غالباً ما تكون مختلفة عن القيم الفعلية، تبعاً لذلك تصبح بيانات القوائم المالية مشوهة بفعل التضخم يؤثر على تكاليف الاهتلاك وتكاليف المخزون، فإن هذا التأثير ينتقل إلى الأرباح وتبعاً لذلك فإن التحليل النسب المالية عبر الزمن أو من خلال المقارنة مع المؤسسات الأخرى قد يأتي بنتائج مضللة تعتمد على الحكم الشخصي أكثر من اعتمادها على الجوانب الموضوعية.
- يمكن للعوامل الموسمية أن تؤثر على التحليل النسب خاصة في بعض الصناعات مثل صناعة المواد الغذائية.

¹: عاطف و ليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2006، ص 114.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

- قد يظهر للمؤسسة بعض النسب التي تبدو جيدة، وبعض النسب التي تبدو ضعيفة، مما يجعل من الصعب الحكم على وضع المركز المالي للمؤسسة، ويرى البعض أنه يمكن استخدام الأساليب الإحصائية لتحديد أثر الصافي للنسب وتأسيسا على التحليل الإحصائي بهذه النسب يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لدرجة احتمال تعرضها لمشاكل مالية من عدمه.

- تؤثر القواعد والممرسات المحاسبية المتبعة على القوائم المالية بل قد تشوهها لأمر الذي يؤثر في مصداقية نتائج التحليل لهذه القوائم ومن أمثلة ذلك ما يلي:
*تعدد طرق تقييم المخزون؛
*تعدد طرق حساب الاهتلاك.

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الصعوبات التي تتعلق بعدم قدرة النسب على إعطاء توقعات مستقبلية، ويعود ذلك إلى اقتصار التحليل على فترة زمنية محددة تقع بين نهاية السنة المالية المنتهية وبين بداية السنة المالية الجديدة.¹

¹: عاطف وليد أندراوس، المرجع سابق، ص 117

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

المبحث الثاني: التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب.

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم لأداء وترشيد القرارات وتقييم المركز المالي والنقدي، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين البسط والمقام، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين تعطي تفسيراً لأحد جوانب الأداء في المؤسسة وأهم هذه النسب ما يلي:

المطلب الأول: نسبة السيولة.

السيولة هي مقدرة المؤسسة مقابل التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، وتعتبر عن مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقود وللسيولة الأول يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصول إلى نقود وعند احتساب هذه المؤشرات يجب مراعاة الدقة.

1. نسبة التداول:

تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة القصيرة الأجل لأنها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع أجل القروض، وهي عبارة عن قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة وفقاً للمعادلة التالية:¹

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتعتبر هذه النسبة عن عدد مرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزئ من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديد.

إلا إننا نعود للإشارة إلى أن النسب لا يمكن أن تقرا بدون تفسير واضح، فزيادة النسبة هو أمر جيد ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة، فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة عنصر من الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزونات وعدم تصريفها وهو أمر غير مقبول، وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة عنصر النقدييات بصورة مبالغ فيها

¹: علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان 2002، ص105.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

مما يدل على عدم استخدام المؤسسة الجيد لسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة لذلك، أو ربما بسبب زيادة تراكم حساب الزبائن وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة حسابات الزبائن.

لذلك يجب قراءة النسبة ومقارنتها بمتوسط النسب المحققة للمؤسسات الناجحة في نفس النشاط¹.

2. نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية واستبعاد تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى تقنية خلال فترة قصيرة نسبياً وهي عبارة عن قسمة الأصول النقدية وشبه النقدية على الخصوم المتداولة وتحسب هذه النسبة وفقاً للنموذج التالي:²

نسبة السيولة السريعة = الأصول النقدية وشبه النقدية / الخصوم المتداولة.

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفى المؤسسة ديونها القصيرة الأجل اعتماداً على ما تملكه من الأصول النقدية وشبه النقدية، حدها الأدنى 0,2 وحدها الأقصى 0,3 وهناك ما يقول 0,4.

أغلب المتعاملين الاقتصاديين لهم فائدة في أن يكون هذا المعدل كبير على قدر المستطاع، الشيء الذي يقابله تسيير داخلي جيد للخزينة التي يجب أن تكون معدومة (توازن مالي مثالي).³

● نسبة سيولة الأصول:

تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، وذلك بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول.

أو نسبة سيولة الأصول = رأس المال العامل الإجمالي / مجموع الأصول.

كلما كانت هذه النسبة أكبر من 0,5 فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وعند ارتفاع هذه النسبة يعني أن هناك استثمار مستهلك أي قلتم وبالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلباً وعند انخفاض نسبة سيولة الأصول فهذا يعني أن هناك إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.

¹: مراد حمزة، رابحي احمد، مرجع سبق ذكره، ص 39 40.

²: محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة النشر، ص 159.

³: فودة ناصر وآخرون، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، تخصص محاسبة، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 55.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

تختلف النسب السابقة فيما بينها من حيث عدد المرات التي يغطي بها بسط النسبة لمقام النسبة.¹

3. نسبة السيولة المختصرة:

تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول وتظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة في وقت محدد ولقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولاً إلى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمؤسسة.² وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.

عادة ما تكون هذه النسبة محدودة بين حد أدنى يساوي 0,3 وحد أقصى 0,5 أي تكون القيم الجاهزة تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو اقل.

المطلب الثاني: نسب النشاط و المردودية و الهيكلية

1. نسب النشاط:

وهي تعرف بنسب التفسير وهي مكملة لنسب الهيكلية لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في التحليل و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار دوران بعض عناصر الميزانية فهي تستخدم بهدف الوقوف على الكيفية التي تسير بها الإدارة المالية الموارد المالية المتوفرة لديها.

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على استخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن فيما يلي أهم هذه النسب هي:

● معدل دوران مجموع الأصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل متابعة تطوره من الاجابة عل السؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولاً قياساً بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلاً بالمبيعات.

ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

¹: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة النشر ص56.

²: عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، بدون سنة النشر، ص73.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة مما يعني أنه لا يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال العامل المستثمر أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

ويقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول كمؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفاعلية الأصول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الأصول المتداولة .

● معدل دوران الأصول الثابتة:

من مؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة كفاءة فاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة ف خلق المبيعات ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بالمعيار المقارنة المستخدم في التحليل المالي كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يقيّم بمقدار اقتصادي أمثل¹.

● معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم للأداء

¹: حمز محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص139

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

التشغيلي وهو ما تهدف إليه الإدارة المعاصرة لأن انخفاض معدل الدوران انما يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات.¹

• نسب دوران المخزون:

تتم هذه النسب بتقدير عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات ومعرفة المدة التي يستغرق من اجل تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب أو على سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي ولحساب هذه النسب يجب التمييز بين المؤسسات التجارية، و المؤسسات الصناعية حسب العلاقة التالية:

✓ المؤسسات التجارية

مدة دوران البضائع = متوسط المخزون / تكلفة شراء البضاعة المباعة x 360 يوم.

✓ المؤسسات الصناعية

مدة دوران المواد الأولية = متوسط المخزون / تكلفة شراء المواد الأولية x 360 يوم.

مدة دوران المنتجات التامة = متوسط المخزون / تكلفة المنتجات التامة الصنع x 390 يوم.

من النسب السابقة يمكن استنتاج عدد الدورات في السنة:

عدد دورات البضائع = المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون.

عدد دورات المواد الأولية = المشتريات من المواد الأولية المستهلكة سنويا / متوسط المخزون.

عدد دورات المنتج التام = تكلفة الإنتاج السنوية / متوسط المخزون.

• نسبة دوران الحقوق:

تسمح هذه النسبة بمعرفة مدة أجال تحصيل الحقوق.

x مدة دوران الحقوق = مجموع حقوق الزبائن (الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال بما فيه الرسوم
360 يوم.

عدد دوران الحقوق = رقم الأعمال بما فيه الرسوم / مجموع الحقوق على الزبائن.

¹: عاطف و ليد أندرواس، مرجع سبق ذكره، ص 98.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

• نسبة دوران الموردين:

تهتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين وتميز بين المؤسسات التجارية والصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات.

✓ المؤسسات التجارية:

$$\text{مدة دوران الموردين} = \text{مجموع قيمة الموردين} + \text{أوراق الدفع} / \text{مشتريات البضائع} \times 360.$$

✓ المؤسسات الصناعية:¹

$$\text{مدة دوران الموردين} = \text{مجموع قيمة الموردين} + \text{أوراق الدفع} / \text{مشتريات المواد الأولية} \times 360.$$

2. نسب المردودية :

أن الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية في تطوير المؤسسة والسعي إلى أعلى نسب للوصول إلى نتائج جيدة مردودية أكبر وهي تتمثل فيما يلي:

• نسبة مردودية الأصول:

تعبر هذه النسبة عن نتيجة المقارنة بين ما تحصلت عليه المؤسسة وما استخدمته في عملية النشاط.

$$\text{نسبة مردودية الأصول} = \text{النتيجة الإجمالية} / \text{مجموع الأصول}.$$

• نسبة مردودية النشاط:

تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال فالعبارة ليست بضخامة رقم الأعمال ولكن بما يقدمه رقم الأعمال من نتيجة وتحسب وفق ما يلي:²

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \text{النتيجة الإجمالية} / \text{رقم الأعمال}.$$

فهي تهتم بمقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفتها مبيعاتها عالية.

¹: عدنان هاشم، رحيم السمراي، الإدارة المالية منهج التحليل الشامل، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997، ص270.

²: اليمن السعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإدارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، سنة (2008-2009) ص97.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

• نسبة المردودية الأموال الخاصة:

يتعلق الأمر بالأموال الخاصة بعد تخصيص النتيجة و بعد إدماج مئونات الأخطار غير المحددة أو المحتملة دون سندات المساهمة.

يتكون البسط من النتيجة الصافية باعتبارها العائد النهائي للملاك أو القدرة على التمويل الذاتي التي تتميز مقارنة بالنتيجة الصافية بأنها الأقرب إلى الواقع المالي، مع كونها اقل حساسية للتأثيرات الجنائية نظرا لتضمنها لمخصصات الاهتلاك. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}.$$

• نسبة مردودية الأموال الدائمة:

تشمل الأموال الدائمة، الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل مضافا إليها سندات المساهمة فلما أضفنا في المقام الديون الطويلة الأجل و سندات المساهمة فان البسط يجب كذلك أن يحتوي أيضا عوائد هذه الديون، فتصبح النسبة على الشكل التالي:

$$\text{نسبة مردودية الأموال الدائمة} = \frac{\text{النتيجة الصافية} + \text{فوائد الديون}}{\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون و سندات المساهمة}}$$

3. النسب الهيكلية:

وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعية لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم، ويمكننا وضع النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة وتشمل في ما يلي:

• نسب هيكلية الأصول:

$$\text{نسبة هيكلية الأصول المتداولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}.$$

$$\text{نسبة هيكلية الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}}.$$

• نسبة هيكلية الخصوم:

$$\text{نسبة هيكلية الأموال الدائمة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{مجموع الخصوم}}.$$

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

نسبة هيكله الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم.

نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم.¹

هناك نسب هيكلية أخرى يمكن إدراجها في فيما يلي:

● **نسب التمويل:** تقوم هذه النسب بمقارنة الحسابات الخاصة بالأصول والخصوم حيث تعبر بالعلاقة التالية:

- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى نقول أن للمؤسسة لها هامش أمان. أي رأس المال العامل موجب

● **نسبة تمويل الذاتي:**

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى ديون، فإذا كانت أقل من الواحد نقول أن المؤسسة تستعمل الأموال الخاصة من أجل تمويل كل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة حيث يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

- نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

● **نسبة الاستقلالية المالية:**

تعتبر النسبة الأولى عن الاستقلالية المؤسسة اتجاه الديون بمقارنة الأموال الخاصة بالديون ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة تتراوح ما بين (1-2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل لها القدرة الكافية على التسديد والافتراض أما إذا كانت عند 1 أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية متبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية. وتحسب بالعلاقة التالية:

- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

¹: بلقاسم فاطمة الزهراء، التحليل المالي ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، تخصص إدارة أعمال، المركز الجامعي أكلي محمد والحاج، البويرة، ص76.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

وهذه الأخيرة تعبر على استقلالية المؤسسة اتجاه الخصوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة أكبر من 0,5 هذا معناه أن الأموال الخاصة يجب أن تكون أكبر من الديون مما يعطي لها القدرة الكافية على التسديد و الاقتراض.¹

● **نسبة قابلية السداد:** تعتبر من النسب الهيكلية وتقيم هذه النسبة درجة تغطية أصول المؤسسة بالأموال الخارجية كما تبين قدرة المؤسسة على طلب القروض، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر وبالتالي حظ أكثر للحصول على قروض أخرى في حالة طلبها يستحسن أن تكون قيمة هذه النسب تساوي 0,5 والحالة الطبيعية لها أن تكون أقل من الواحد.²

المطلب الثالث: مؤشرات الربحية:

تتم سياسة التمويل السليمة للمؤسسة ضرورة الاحتفاظ بنوع من التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، وكذلك مراعاة القدرة عند التوسع في الاعتماد على التمويل الخارجي، ويرتبط التمويل الخارجي مع التمويل الداخلي بعدد من العناصر وهي التي تضع هذا التوسع في التمويل الخارجي ومن هذه العناصر.

-مقارنة العائد بالفوائد؛

-المقدرة على السداد.

واضح انه من الضروري تغطية الفوائد بالعائد. كذلك فان السيولة مؤشر هام لبقاء المؤسسة واستمراريتها، وسمعتها ومقدرتها على الإقراض والتوسع ومن جهة نظر المقرض يكون تحقيق المؤسسة لأرباح تغطي فوائد القروض ومؤشر نجاحها من ناحية ومؤشر الاحتمال مقدرتها على سداد الالتزامات من ناحية أخرى.

1. مؤشرات ربحية المبيعات :³

يعد صافي الربح من المقياس العام لنجاح المؤسسة وكفاءة إدارتها ومن هنا كان من المهم تحليل قائمة الدخل لمعرفة مدى تحقيق الهدف الربحي للمؤسسة وذلك لا يمكن الوقوف عليه من تحليل المركز المالي كما أن تحليل قائمة الدخل يهم في التحليل طويل الأجل في أعمال المؤسسة ذلك أن قائمة الدخل تعد تقريرا عن فترة معينة ضمن فترات تكمل بعضها البعض على التوالي نحو مستقبل المؤسسة و يبدأ تحليل قائمة الدخل باستخراج النسب المئوية لكل بند من البنود القائمة

¹: ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، الجزء 2، دار المحمدية، الجزائر، 2000، ص55.

²: اسماعيل عرياجي، اقتصاد المؤسسة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص275.

³: محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص166.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

إلى صافي المبيعات و تفيد هذه النسب في استخدام المؤشرات المالية لتحليل نتائج الأعمال و تعطي النسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من مبيعات أو من الأصول المتاحة لها. وعلى ذلك إذا ما أردنا استخدام رقم الربح كمؤشر لقياس الجوانب المختلفة من نشاط المؤسسة لتقييم أدائها في شتى المجالات فان علينا استخراج عدد من المؤشرات تهتم كل مجموعة منها بربط رقم الربح بالمبيعات و هذه المؤشرات مجتمعة تعطي البنك مؤشر جيد للتحكم على قدرة المؤسسة على النمو و حالة اليسر المالي و القدرة على سداد الدين و نستعرض في ما يلي هذه المؤشرات:

نسبة التشغيل = إجمالي أرباح التشغيل / صافي المبيعات.

تمثل هذه العلاقة بين مجمل الربح الذي يمثل نتيجة الناشطين الأساسيين في المؤسسة و هما نشاطي الإنتاج و المتاجرة و صافي المبيعات التي تمت خلال الفترة المحاسبية ويعبر عادة عن هذه العلاقة في شكل نسبة مئوية.

نسبة صافي أرباح التشغيل = ربح من النشاط الجاري / صافي المبيعات

وتصور هذه العلاقة بين الربح العادي أي الربح الناتج من النشاط التجاري للمؤسسة و صافي المبيعات الذي يمثل مصدر الإيراد الأساسي أن لم يكن الوحيد للنشاط الجاري و من الواضح أن رقم الربح العادي المستخدم في هذه النسبة أكثر تعبيراً عن النشاط المؤسسة العادي لأنه يضم نتيجة أنشطة المؤسسات الثلاث الإنتاجية و التسويقية و الإدارية.

غير انه يجب التنبيه إلى أن استخدام هذه النسبة في إجراء مقارنات بين الشركات المختلفة المثيلة اقل دقة من استخدام نسبة مجمل الربح نظراً لتأثر نسبة الربح العادي لمجموعة المصروفات الإدارية , التمويلية و العمومية التي تختلف بالطبع من شركة لأخرى أي أن هذه النسبة تعتبر مكتملة للنسبة السابقة ولكنها لا تقتصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات بل تمد اهتمامها لكي تشمل كل عناصر التكاليف و المصروفات المتعلقة بقيام المؤسسة بعملياتها وهي أيضا تبين مدى انخفاض سعر بيع الوحدة قبل أن تتحمل المؤسسة خسائر.

نسبة صافي العائد إلى المبيعات = صافي الربح بعد الضرائب / صافي المبيعات.

تعبّر عن العلاقة بين صافي الربح النهائي للمؤسسة بعد الأخذ في عين الاعتبار الضريبة وكافة الإيرادات أو الأرباح غير العادية وكذلك المصروفات والخسائر غير العادية للمؤسسة.

2. مؤشرات التغطية:

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد أعبائها المالية الثابتة ومن أمثلتها فوائد الديون والإيجارات المستحقة واحتياجات سداد القروض وهذه النسب تعد مؤشر للمخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة ومن ثم تعد ذات أهمية خاصة للمقرضين ونستعرض فيما يلي أهم المؤشرات:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / الفائدة.

يترتب على استخدام المديونية تحمل المؤسسة لأعباء ثابتة مثلة بالفوائد وعليه فان المؤسسة تهتم بمعرفة عدد المرات التي تستطيع فيها الإدارة تغطية هذه التكاليف من أرباحها المتحققة وهو ما يتحقق من معرفة نسبة تغطية الفوائد وذلك بقسمة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة على الفائدة:¹

القدرة على سداد الديون طويلة الأجل = (التدفقات النقدية المتولدة من العمليات - توزيعات الأرباح) / (الالتزامات الجارية من القروض طويلة الأجل).²

يوضح هذا المعدل مقدار الجزء من التدفقات النقدية المولدة من العمليات المطلوبة لسداد قسط الديون الطويلة الأجل والفوائد المستحقة خلال السنة القادمة وكلما انخفض هذا المعدل انخفضت قدرة المؤسسة على خدمة دينها في المستقبل وإذا انخفض هذا المعدل عن (1) فهذا يعني عدم قدرة المؤسسة على توليد نقدية من العمليات تكفي لسداد قسط القروض طويلة الأجل والفوائد المستحقة عليه.

3. العائد على الأصول :

يمكن قياس ربحية المؤسسة من وجهة نظر المستثمر وذلك يربط الربح المتحقق ومجموعة الأموال التي وضعت في يد إدارة المؤسسة على شكل أصول مختلفة ومتنوعة على أساس أن إدارة المؤسسة يجب أن تسعى لاستغلال الأصول الموجودة تحت تصرفها، وبفرض أن الربح هو مقياس كفاءة الاستغلال أو الاستثمار يمكن أن يطلق على هذه المؤشرات العائد على الاستثمار ونورد فيما يلي أهم هذه المؤشرات:

• العائد الإجمالي على الأصول:

يستخرج هذا المؤشر بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول وفي هذا المؤشر قيمة الأصول طوال السنة فهي تتغير من يوم لأخر نتيجة للحركة المستمرة فيها، لذلك يقترح بعض الأساتذة في التحليل المالي استخدام متوسط الأصول بدلا من إجمالي الأصول.

¹: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص172.

² - محمد السعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص167.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

• العائد على متوسط الأصول:

تعتبر هذه النسبة أكثر اتساقا من النسبة السابقة في قياس العائد على الاستثمار لأن البسط والمقام في هذه النسبة يعكس إلى حد كبير الموقف عن عام كامل وتفيد هذه النسبة في قياس كفاءة الإدارة في استثمار الأصول التي في حوزة المؤسسة ويفيد التطور في هذه النسبة من سنة لأخرى في قياس هذه الكفاءة.

إذ أن اتجاه هذه النسبة إلى الارتفاع إذا لم يكن مصحوبا بارتفاع الإيرادات غير العادية مؤشر على ازدياد كفاءة الإدارة في الاستثمار والعكس صحيح.

كذلك من المفيد استخدام هذه النسبة في إجراء مقارنات بين المؤسسات المختلفة للتعرف على أسباب اختلاف العائد على الاستثمار من مؤسسة لأخرى وتؤدي هذه المقارنات لتحديد نقاط الضعف في سياسة الإدارة الاستثمارية ويستخرج هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{العائد على متوسط الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{متوسط مجموع الأصول.}$$

4. مؤشر العائد على حق الملكية:

بما أن حق الملكية عرضة للتغير من سنة لأخرى خصوصا الاحتياطات، فانه يفضل متوسط حق الملكية لكي يكون مؤشر أكثر دقة وتعبيرا عن الواقع ويحسب مؤشر العائد على حق الملكية وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر العائد على حق الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{حق الملكية}^1$$

¹: محمد السعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص168.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

المبحث الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.

أن مؤشرات التوازن المالي هي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي و في نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول أي أن الخصوم التي ستتحقق بعد فترة طويلة لا بد أن تقابلها الأصول التي يستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، و الخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تتحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا وسوف توضح هذه المؤشرات في المطالب الآتية:

المطلب الأول: رأس المال العامل (FR)

1. تعريف رأس المال العامل:

من أهم التعاريف التي حضي بها رأس المال العامل نذكر ما يلي:

- رأس المال العامل هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، و بالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة.¹
- رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة.²
- رأس المال العامل يكون هامش الأمان للمؤسسة، فهو الجزء من الأموال الدائمة الذي يمول الأصول المتداولة.³
- رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة.

ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين:

✓ من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل):

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

✓ من أسفل الميزانية (في الأجل < القصيرة):⁴

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل.

¹: Kamel hamdi, **le diagnostic financier**, es – Salam édition, Alger, 2001, p78

²: ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

³: Josette Peyrard, **gestion financière**, dépoté légal, paris, 1990, p44

⁴: مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 39.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

2. أنواع رأس المال العامل: وتتمثل في ما يلي:

• رأس المال العامل الخاص:

وهو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب بإحدى العلاقتين التاليتين:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون.

• رأس المال العامل الصافي (الدائم):¹

يمكن تعريفه على انه الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل و غالبا ما يكون رقما موجبا و يعتبر مقياسا مقبولا للسيولة و يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي (الدائم) = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل.

- العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي:

يؤثر على حجم رأس المال العامل الصافي عدة عوامل أهمها:

✓ طبيعة الإنتاج: فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر و بالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية و في الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية و الغذائية و هكذا؛

✓ طبيعة المواد الأولية المستخدمة: هل أن المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم و بالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها و تخزينها أم أنها موسمية يجب شرائها عند موسمها و تخزينها كالإفطان مثلا؛

✓ طبيعة العملية التسويقية: هل تسوق المنتجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات و هذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل و العكس صحيح؛

✓ طبيعة الائتمان و التحصيل: هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينها فترة ائتمان للسداد؟

ذلك انه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدين اقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل اقل و العكس صحيح.

¹: بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، فسنطينة، سنة 2011، ص83.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

- التغيرات في صافي رأس المال العامل وأسبابها:¹

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقصان ولا بد للإدارة الواحدة من دراسة هذه المتغيرات ومعرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية.

أ) أسباب نقص رأس المال العامل الصافي:

- ✓ النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الديون الطويلة الأجل، وتوزيع جزء من الإحتياطيات)؛
- ✓ الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة؛
- ✓ الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة .

ب) أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي:

- ✓ الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الإحتياطيات)؛
- ✓ التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع؛
- ✓ الأرباح المتحققة وغير الموزعة؛
- ✓ مخصصات استهلاك الأصول الثابتة.

• رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة وهو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل وهي تشمل مجموع الأصول المتداولة من مخزونات (قيم الاستغلال)، حقوق القيم القابلة للتحقيق (قيم جاهزة) و منه يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة.

• رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ننظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها بل كمواد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص.

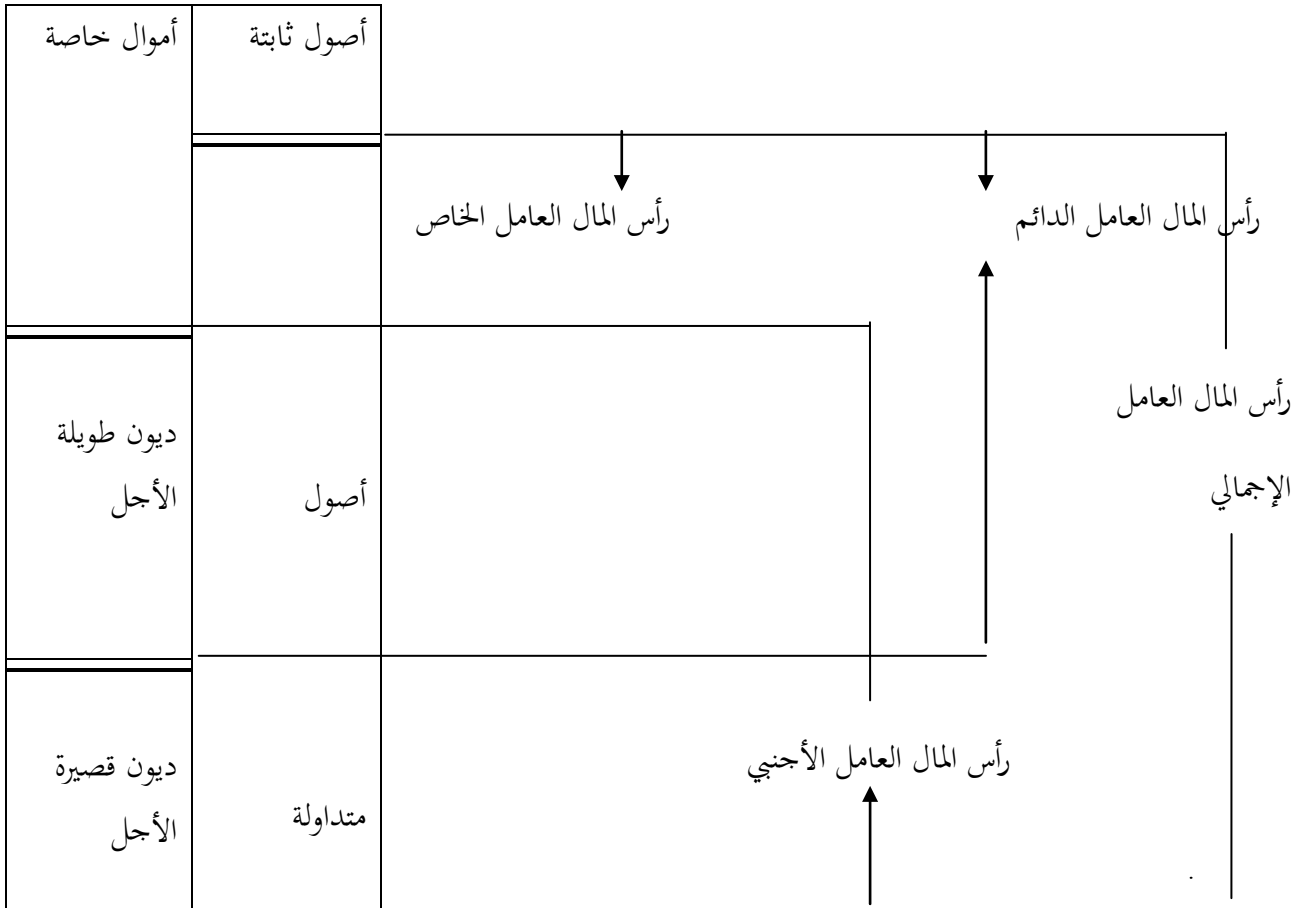
¹: سمير عبد العزيز، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص332.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

الشكل التالي يمثل مختلف رؤوس الأموال العاملة

الشكل رقم(01) رؤوس الأموال العاملة.



المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص48.

3. حالات رأس المال العامل (FR)⁽¹⁾

يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في:

- رأس المال العامل موجب:

(1.):Jacky mailler, Michel remailler, Analyse financière de l'entreprise, 6^{ème} édition, dunad, paris, 1992, p247.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

يكون في هذه الحالة الموارد الدائمة أكثر من الأصول الثابتة و هذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة الطويلة الأجل، فالتوازن المالي في هذه الحالة محقق من طرف المؤسسة نظرا للفائض الموجود في الموارد والذي يسمح بتمويل الاحتياجات الأخرى القصيرة الأجل.

• رأس المال العامل معدوم:

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة و هذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة طويلة الأجل، فالتوازن الحالي محقق في هذه الحالة ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى من اجل .

• رأس المال العامل سالب:

في هذه الحالة الموارد الدائمة اقل من الأصول الثابتة هذا يعني أن الموارد الدائمة لا تغطي احتياجات طويلة الأجل، فالتوازن المالي هنا غير محقق.

4. أسباب تغير رأس المال العامل.¹

من الناحية العملية يخضع رأس المال العامل لعدة تذبذبات خلال الدورة وتحدث هذه التذبذبات أو التغيرات على مستوى الأموال الدائمة وكذا الأصول الثابتة.

1-4 انخفاض رأس المال العامل:

أ) ارتفاع الأصول الثابتة: وذلك من خلال

- شراء تسيّيات مادية.
- شراء تسيّيات غير مادية.
- شراء تسيّيات مالية.

ب) انخفاض الأموال الدائمة: وذلك من خلال

✓ انخفاض الأموال الخاصة:

- مساهمة الشركاء في الحسابات الجارية.
- إصدار سندات الصندوق لأكثر من سنة.

✓ تسديد الأموال المقترضة:

¹: زعوط احمد، أهمية التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2001، ص37.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

- تسديد القروض المتوسطة والطويلة الأجل.
- تسديد الحسابات الجارية للشركاء.
- تسديد سندات الصندوق.

2-4 زيادة رأس المال العامل:

أ) ارتفاع الأموال الدائمة: وذلك من خلال

✓ ارتفاع الأموال الخاصة:

- ارتفاع رأس المال والاحتياطيات وإعانات الاستثمار.

✓ ارتفاع القروض طويلة الأجل:

- توزيع الاحتياطيات.
- توزيع الحصص الفردية.
- توزيع خسائر الاستغلال.

ب) انخفاض الأصول الثابتة: من خلال

✓ اهتلاك الأصول الثابتة :

- مادية.
 - غير مادية.
 - مالية.
- ✓ تسديد قروض المؤسسة من قبل المؤسسات.

5. أهمية رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل كهامش أمان مالي يمكن للمؤسسة من تحقيق التوازن المالي كما أن رأس المال العامل الموجب يساعد على إعطاء حكم ملائم على الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة من جهة ومواجهة مختلف الأخطاء المحتملة المتعلقة بتحقيق العناصر الذميمة اقل من سنة من جهة أخرى. هذا وبالرغم من انه يعد مؤشر أساسي في تحليل وتقييم التوازن المالي، إلا انه هناك بعض الانتقادات الموجهة له فبالنسبة للحساب الحركي لرأس المال العامل يجب معرفة ماذا سيحصل في حالة تناقص أو توقف نشاط المؤسسة للاستغلال، كما انه لا بد من معرفة كيف يصبح رأس المال العامل في حالة تحويل جزء من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل إلى خصوم مستحقة التسديد ففي حالة مماثلة يصبح من الضروري

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

معرفة بدقة تاريخ تسديد الديون طويلة والمتوسطة الأجل، لان كل تسديد من هذا النوع من الديون يؤثر على مستوى رأس المال العامل.¹

5- العوامل المؤثرة في رأس المال العامل:

هناك عدة عوامل تؤثر في رأس المال العامل نلخصها فيما يلي:

- ✓ طبيعة نشاط المؤسسة: فرأس المال العامل مرتبط بنوعية وحجم تصريف المنتجات، وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.
- ✓ حجم نشاط المؤسسة: كلما كان نشاط المؤسسة واسعا كلما احتاجت إلى رأس مال عامل كبير و العكس صحيح.
- ✓ دورة الاستغلال: حيث نجد أن حجم رأس المال يتغير ويختلف باختلاف دورة الاستغلال ، فكلما تطلب وجود حجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها والعكس صحيح.
- ✓ التغيرات الموسمية: بعض المؤسسات تتميز بنشاط موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كأن يرتفع سعر المواد الأولية في فترة معينة، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل.

1. تعريف احتياجات رأس المال العامل.

"يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل. أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل".²

"احتياجات رأس المال العامل هو جزء من الاستخدامات المدرجة ضمن دورة الاستغلال أو التي تخص الذمة المالية غير مرتبطة بالاستغلال وغير مخصصة للبقاء طويلا في المؤسسة، وغير المغطاة بالموارد من نفس طبيعة الاستخدامات".³

"احتياجات رأس المال العامل تقيس مبلغ الأصول المتداولة الغير ممولة من طرف الخصوم من نفس الطبيعة"⁴

وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقات التالية :

¹: خميسي فتيحة، التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 72 73.

²: زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر، ص52.

³: Jacky mailler, Michel remailler, op.cit., p249

⁴: Laurent batsch , le diagnostic financier, 3^{eme} édition, economica, paris, 2000, p42

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل .

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).

2. مكونات احتياج رأس المال العامل.

من الناحية العملية تتشكل الاحتياجات لرأس المال العامل من مكونين¹:

✓ مكونة دائمة .

✓ مكونة متغيرة .

أ) المكونة الدائمة:

تتميز مكونات دورة الاستغلال الجارية بطابع السيولة والاستحقاق توجه عناصر الاستغلال (المخزونات المتداولة) للاستهلاك أو البيع، الديون على العملاء يتم تسديدها وتحويلها إلى سيولة، ديون الموردين تسدد في أجال استحقاقها.

تحدد هذه العناصر بصفة مستمرة حسب الدوران المتعلق بنشاط المؤسسة، هذا يعني أن الأصول الدورية تعوض أثناء تحويلها أو استهلاكها، يتم تمويل هذه الاحتياجات في كل مرحلة تجديدها، لذا تعتبر كاحتياجات دائمة.

من ناحية تمويل هذه الاحتياجات يسمح رأس المال العامل تمويل المكونة الدائمة، إضافة إلى تشكيل هامش امن مالي لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تخص الجزء المتغير من جهة أخرى نستطيع اعتبار المكونة الدائمة لاحتياجات رأس المال العامل كأموال عاطلة ومجمدة بناء على عدم تحقيق جزء من العمليات في أجالها العادية.

في حالة مماثلة، تجد المؤسسة نفسها في مواجهة آثار مالية وخيمة كخطر السيولة وتدهور مردودية الأموال التي استعملت في تمويل هذه المكونة عمليا تستطيع المؤسسة التصرف في التركيبة المتغيرة. هذا يعني انه هناك إمكانيات تسيطر استراتيجيات محتملة بناء على حالة معينة من جهة وإعادة النظر في بعض الخطط وبالتالي يمكن تحقيق الأصول القصيرة الأجل بسرعة لكن الخطط والاستراتيجيات يعاد النظر فيها بصفة مستمرة.

يمكن استنتاج من هذه الوضعية أن القرارات المتخذة على المدى القصير لا تعد نهائية لكن يمكن أنتكون محل تعديل في حالة الضرورة تخفيض المخزونات وتعديل رأس المال العامل في حالة انخفاض محتمل لنشاط استغلال المؤسسة.

¹: خميسي فتيحة، مرجع سابق، ص77.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

ب) المكونة المتغيرة:

بالنسبة لهذه المكونة نجد أن احتياج رأس المال العامل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة نشاط المؤسسة، تتولد هذه المكونة عن التذبذبات المتعلقة بالتشغيل العادي لدورة الاستغلال (تذبذبات في رقم الأعمال أو المدفوعات التي تحدث خلال الشهر) مما يؤدي إلى إحداث تذبذبات في احتياج رأس المال العامل، تمول هذه المكونة بواسطة الخزينة وبالتالي تصبح احتياجات رأس المال العامل تساوي إلى:

احتياج رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل الدائم + احتياج رأس المال العامل المتغير.

وبصفة عامة يخضع احتياج رأس المال العامل لعاملين أساسيين:

✓ الخصوصيات القطاعية: معدل دوران المخزونات التي تتغير حسب طبيعة نشاط المؤسسة، علاقة العملاء بالموردين التي تربطها القدرة التفاوضية لبعض من المؤسسات.

✓ التغيرات الموسمية المرتبطة بالظواهر الطبيعية، عادات الشراء، التذبذبات ذات الطابع العشوائي.

1. حالات احتياجات رأس المال العامل:

هناك ثلاث حالات تأخذها احتياجات رأس المال العامل توضحها فيما يلي:¹

أ) احتياجات رأس المال العامل موجب: ($BFR > 0$)

في هذه الحالة تكون استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الاحتياجات القصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى وإما بالاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.

ب) احتياجات رأس المال العامل معدوم: ($BFR = 0$)

هنا استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لان الخصوم الدورية (ديون قصيرة المدى) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

ج) احتياجات رأس المال العامل سالب: ($BFR < 0$)

¹: شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، بومرداس، 2005، ص 37.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة اصغر من موارد استغلالها، إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لان الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

4. العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل:

هناك عدة عوامل مؤثرة في احتياجات رأس المال العامل ونلخصها فيما يلي:

- ✓ طبيعة النشاط: إذ يمكن أن يختلف الاحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال أي حسب طبيعة النشاط.
- ✓ دورة الإنتاج: المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون احتياج رأس المال العامل مرتفعا نظرا لارتفاع قيمة المخزونات نتيجة طول مدة الدورة.
- ✓ الاستثمارات: فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة وقيمة مضافة ضعيفة يكون احتياج رأس المال العامل ضعيفا وفي بعض الأحيان سلبي .
- ✓ مستوى النشاط: فالمؤسسات التي تحقق رقم أعمال مرتفع يكون احتياج رأس المال العامل أكبر نسبيا.

المطلب الثالث: الخزينة

1. تعريف الخزينة:

" الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة " ¹.

" الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة " ².

وتحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين:

الخبزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

الخبزينة = القيم الجاهزة - التسيقات البنكية.

¹: بوشاشي بوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 110.

²: زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

2. حالات الخزينة:¹

(أ) الخزينة موجبة : $T > 0$.

أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل ففي حالة هذه المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

(ب) الخزينة سالبة : $T < 0$.

أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجلها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

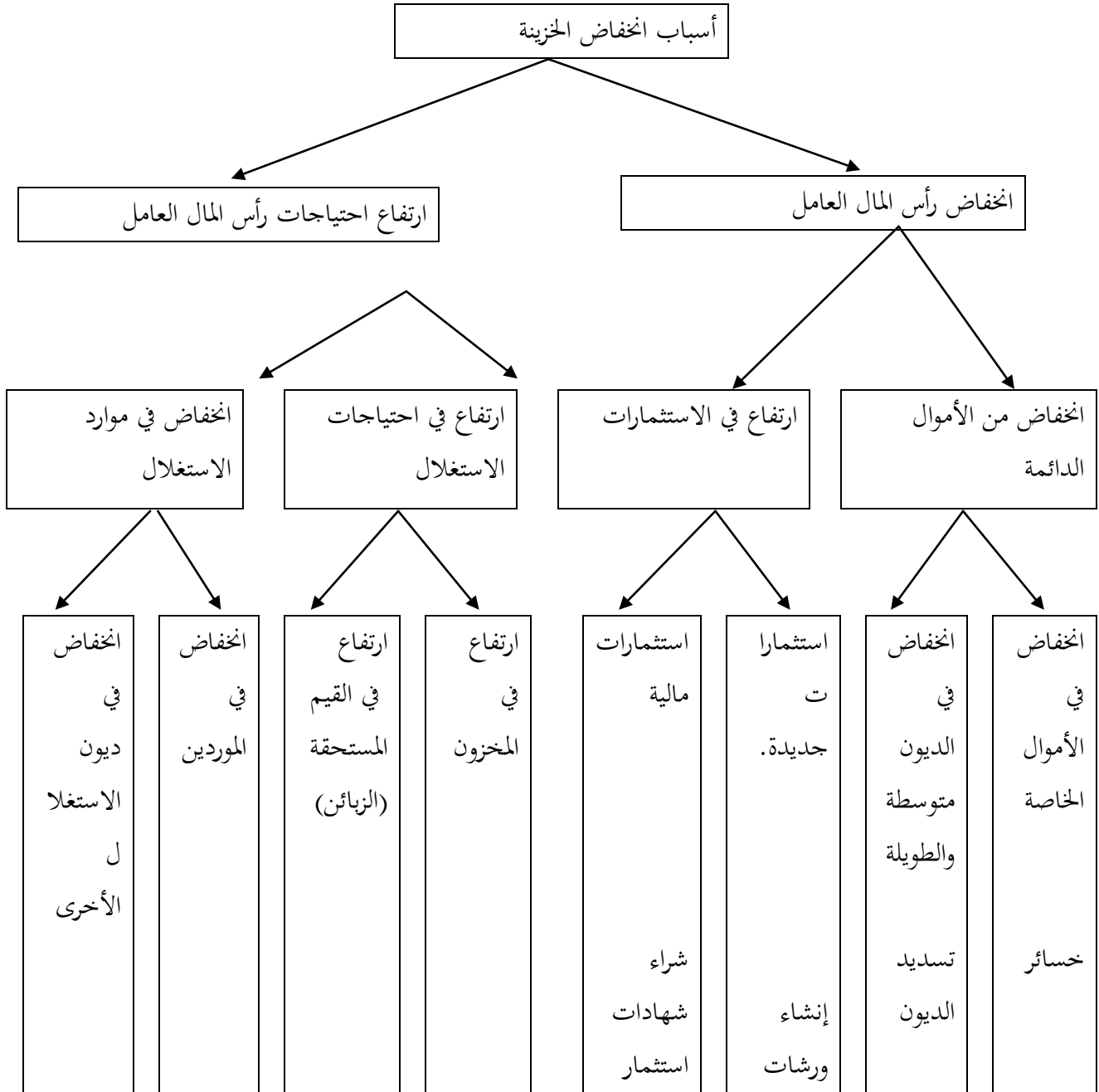
(ج) الخزينة معدومة: $T = 0$.

أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

¹: مراد حمزة، ربحي احمد، مرجع سبق ذكره، ص57.

3. أسباب انخفاض الخزينة:¹

الشكل رقم(02): انخفاض الخزينة



المصدر: زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 57.

¹: زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 57

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

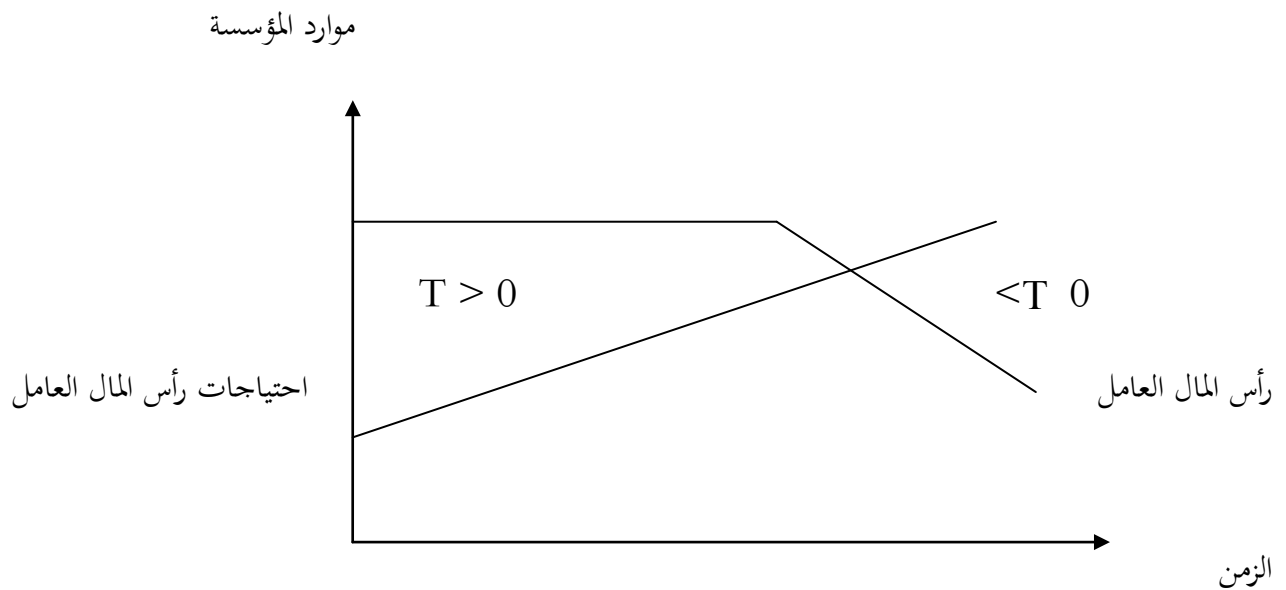
4. حالات أزمة الخزينة:

(أ) أزمة الخزينة 01: خسائر مستمرة أدت إلى تدهور الأموال الخاصة وقد أدت الخسائر المتتالية إلى تقليص فائض رأس المال العامل ويكون الحل هنا بواسطة ما يلي:

✓ تحقيق مردودية كافية .

✓ إعادة تأسيس الأموال الخاصة.

الشكل رقم(03): أزمة الخزينة 01



المصدر: زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص58.

(ب) أزمة الخزينة 02: خطأ في سيولة التمويل.¹

وتكون هذه الحالة ناتجة عن استثمارات جديدة بدون الزيادة في الأموال الدائمة ولهذا فان رأس المال العامل الذي كان كافيا ويفوق احتياجات رأس المال العامل يتدهور فجأة ويكون الحل هنا من خلال:

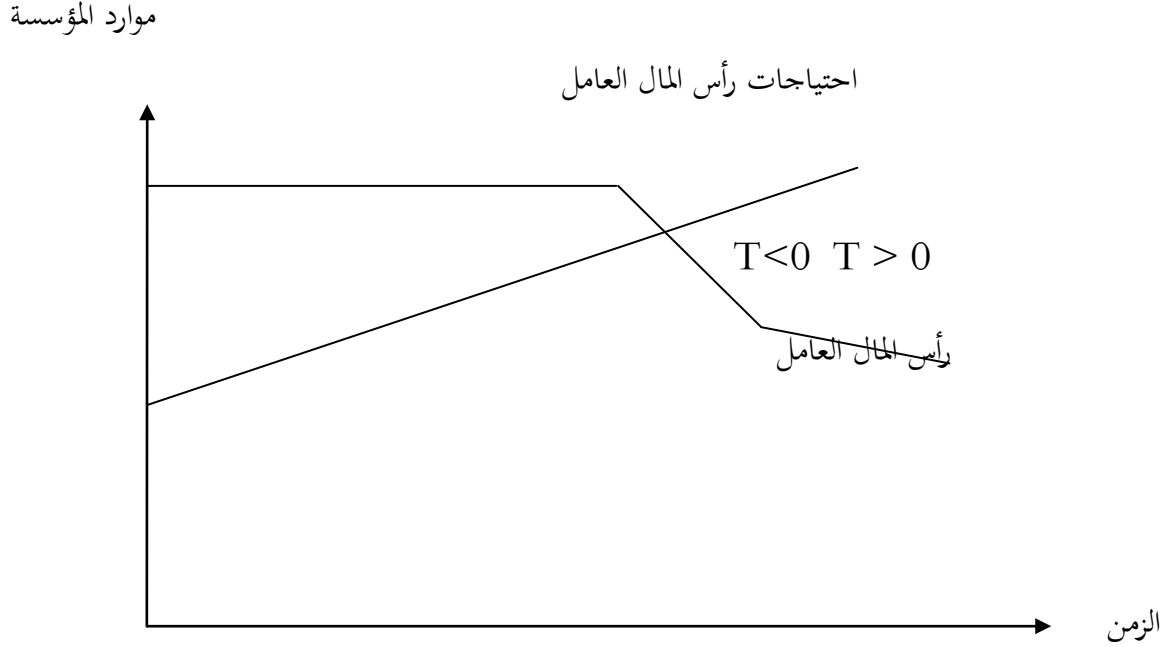
✓ زيادة الأموال الخاصة أو الديون المتوسطة والطويلة الأجل.

✓ بيع الاستثمارات.

¹: زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص58.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

الشكل رقم(04): أزمة الخزينة 02



المصدر: زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

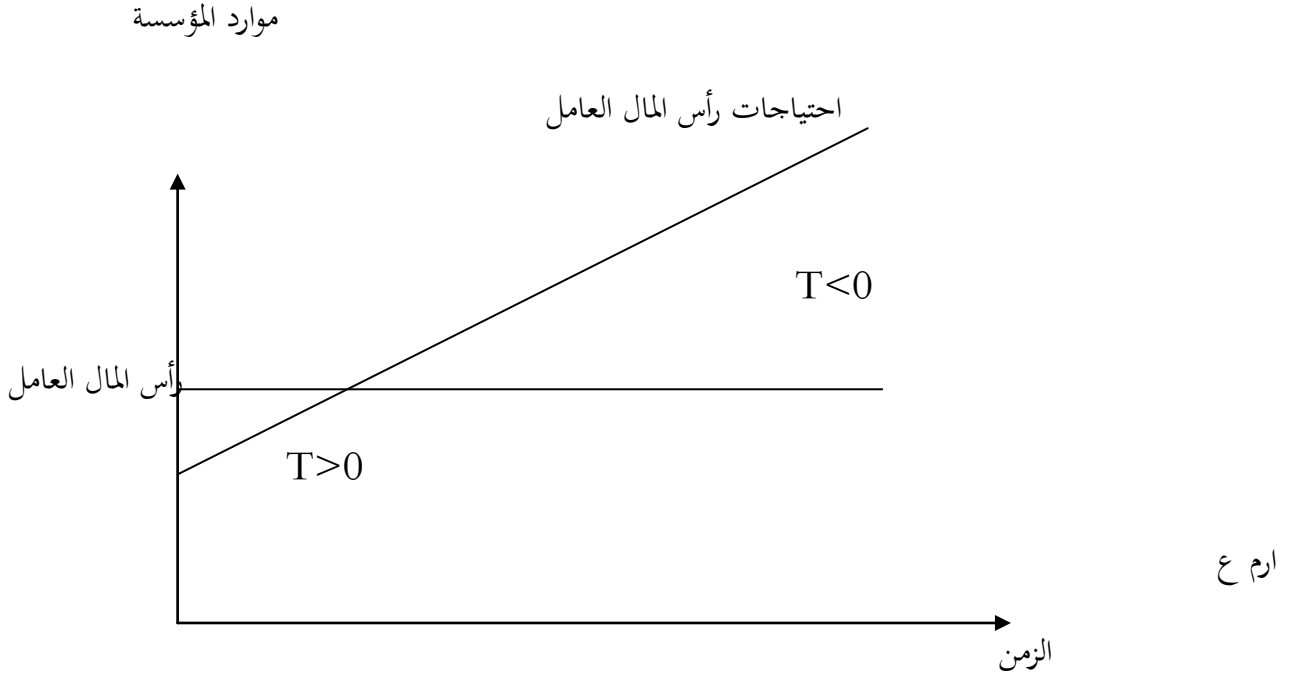
ج) أزمة الخزينة 03:

ارتفاع سريع في احتياجات رأس المال العامل مقارنة برأس المال العامل وهنا يكون ارتفاع رأس المال العامل فقط بواسطة الأموال الخاصة، ارتفاع سريع في النشاط بفضل منتج جيد وبيع بطريقة جيدة، مما يساهم في تعزيز رأس المال العامل والحل هنا من خلال:

- ✓ تخفيض احتياجات رأس المال العامل.
- ✓ زيادة الأسعار.
- ✓ تقليص مهلة الزبائن.
- ✓ محاولة تمديد مهلة تسديد الموردين.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

الشكل رقم (05): أزمة الخزينة 03



المصدر: زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(د) أزمة الخزينة 04: ¹

ارتفاع كبير ومفاجئ في احتياجات الاستغلال أو أن المؤسسة تواجه صعوبات في بيع منتجها الأمر الذي أدى إلى:

- ✓ ارتفاع في المخزون.
- ✓ تمديد مهلة ائتمان الزبائن لإقناعهم بالشراء.

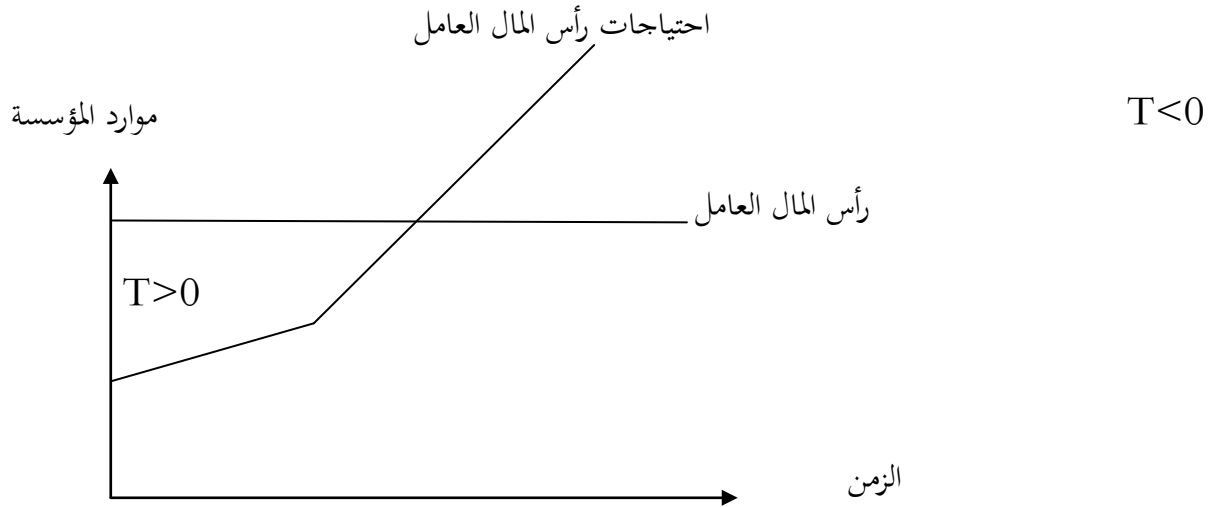
والحل هنا يكون ب:

- ✓ محاولة تقليص مدة التخزين والزبائن.

¹: زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

الشكل رقم (06): أزمة الخزينة 04.



المصدر: زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

هـ) أزمة الخزينة 05:

- ✓ انخفاض في النشاط وهو متزامن مع خسائر مستمرة.
- ✓ أن انخفاض النشاط أدى إلى انخفاض رأس المال العامل وكذا إلى تحقيق خسائر وبالتالي تدهور الأموال الخاصة.

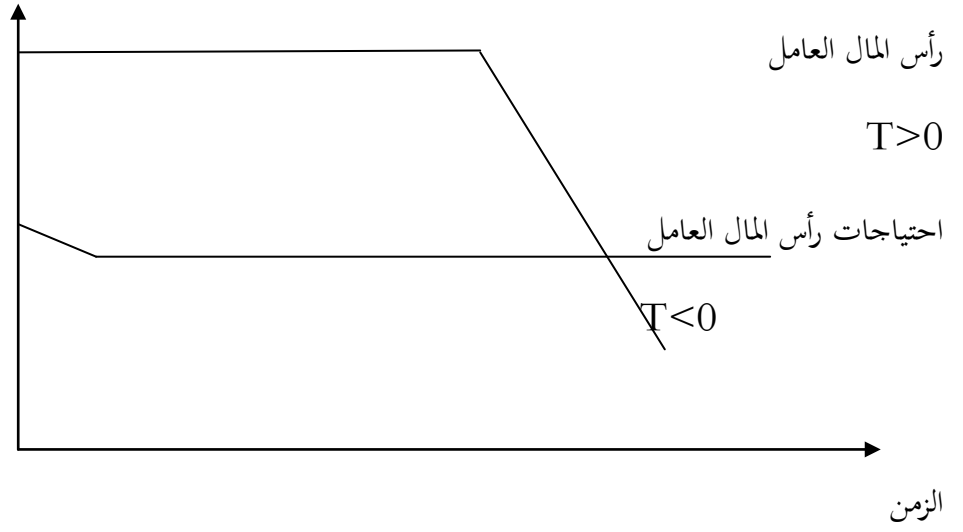
ويكون الحل هنا ب:

- ✓ تحقيق مردودية كافية.
- ✓ إعادة تأسيس الأموال الخاصة.
- ✓ تخفيض احتياجات رأس المال العامل بالموازاة مع تخفيض النشاط.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

موارد المؤسسة

الشكل رقم (07) أزمة الخزينة 05



المصدر: زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 62

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية.

خلاصة الفصل:

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة وتحقق في الأهداف والتوقعات المستقبلية التي تم رسمها، يجب عليه أن يعتمد في تحليله على عدة أدوات ومن بين هذه الأدوات نجد المؤشرات المالية والنسب المالية والتي تعتبر الأكثر شيوعاً واستخداماً في التحليل المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تحليل الخزينة ذلك بتدعيم هذه الأدوات بالتحليل المالي الديناميكي المتمثل في جدول التمويل و جدول تدفقات الخزينة ورؤوس الأموال لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضع المالي للمؤسسة وتسمح لها بالكشف عن نقاط القوة والضعف فيها مما يمنح المؤسسة مجالاً واسعاً لاتخاذ القرارات المناسبة.

تمهيد:

تهدف كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من اجل الحفاظ على بقائها أو واستمراريتها وتحقيق وضعية مالية مريحة، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أداءها من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي، ومن بين هذه المؤسسات ديوان الترقية والتسيير العقاري " OPGI " والتي هي محل الدراسة ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

✓ المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري "OPGI".

✓ المبحث الثاني: تحليل الوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري

المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري "OPGI" ومهامه.

يعتبر ديوان الترقية والتسيير العقاري مؤسسة اقتصادية ذات طبيعة صناعية وتجارية خاضعة مباشرة لوزارة السكن والعمران، وقد تأسس الديوان لولاية البويرة في 23 أكتوبر 1976، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على ديوان الترقية والتسيير العقاري، نشأته ومهامه، أهدافه ونشاطاته.

المطلب الأول: نشأة ديوان الترقية والتسيير العقاري "OPGI"

أولا: نشأة الديوان

تعود فكرة نشأة ديوان الترقية والتسيير العقاري إلى عام 1974 اثر المرسوم رقم 124/74 إلى 154/75 بتاريخ 12/07/1974 حيث نص على إنشاء مقر في الولاية ذاتها وهذه الولايات هي أدرار، الأغواط، أم البواقي، باتنة، بجاية، بسكرة، بشار، البلدية، البويرة، تمنراست، تبسة، تيارت، تيزي وزو، الجزائر، الجلفة، جيجل، سعيدة، سطيف، سكيكدة، عنابة، قالمة، قسنطينة، المدية، مستغانم، مسيلة، معسكر، ورقلة، وهران.

ولكن تم تأسيس ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة كان طبقا للأمر 76/93 الصادر في 23 أكتوبر 1976 المثبت لشروط تأسيس المنظمات وسير وكالات الترقية والتسيير العقاري بالولاية للمرسوم رقم 76/143 الصادر في 23/10/1976 وتم تغيير الطبعة الثانية لـ "OPGI" لولاية البويرة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 91 الصادر في 12/05/1991 وقد نص هذا الأخير على المواد التالية:

- المادة 01: أن ديوان الترقية والتسيير العقاري "OPGI" لولاية البويرة نصب كمنشأة عمومية ذات طبيعة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتم ارس وظائفها على مستوى الولاية تحت وصاية وزارة السكن والعمران.¹

- المادة 02: المقر الاجتماعي لـ "OPGI" يحدد في مقر الولاية.

- المادة 03: ديوان الترقية والتسيير العقاري يتصرف في ممتلكات حقوق وواجبات الغرفة العمومية للسكن بالكراء معتدل يتواجد على مستوى الولاية.

أن ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة مسير من طرف المدير العام ويدار عن طريق مجلس الإدارة المكون

من:

- ممثل لوزير السكن والعمران (DOC) رئيسا
- مدير السكن والتجهيزات الاجتماعية لولاية البويرة (DLEP) عضوا
- مدير التهيئة والتخطيط على مستوى ولاية البويرة (DPAT) عضوا

¹: وثائق مقدمة من المؤسسة.

- مدير تنظيم الشؤون العامة لولاية البويرة (DRAG) عضوا
- أمين خزانة ولاية البويرة عضوا

بالإضافة إلى ممثلي عمال الديوان لولاية البويرة.

ثانيا: المهام ديوان الترقية والتسيير العقاري

تمت إعادة تنظيم مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة طبقا للقرار الوزاري رقم 512 الصادر في 2005/04/25 المعدل والمتمم للقرار الوزاري رقم 43/SPM الصادر في 1998/10/19 الحامل لمخطط "OPGI" ومن المهام التي اوكلت إليه:

✓ تلبية حاجات السكن للولاية، تحمل المسؤولية الكاملة في نوعية البناءات المراقبة بالاطافة إلى اختيار الأرض المناسبة لذلك.

✓ مراقبة أشغال ما بعد البناء وتهيئة الظروف اللازمة للسكن الاجتماعي¹.

✓ إنجاز أعمال الترميم والإصلاح اللازم للسكنات المبنية من طرف الوكالة ذاتها كما يراعى الديوان الكلفة المحددة من طرف وزير التخطيط والتجهيز ووزير السكن والتهيئة العمرانية لكل نوع من السكنات عند إجراء العقود كما أن الديوان مكلف بمتابعة برنامجها المخطط من حيث:

- إتمام البناءات حسب المخطط سواء كانت سكنات أو محلات تجارية تحت السكنات.
- التكفل بجمع الإيجار والأعباء.
- المحافظة على البنايات والمحيط وصيانتها.
- المتابعة القضائية لكل تعدي على بناية من طرف أصحاب السكنات الهاربين من دفع الكراء.
- التنظيم والتنسيق لكل الأعمال الموجهة لحسن استعمال مجموعة البنايات التي تسييرها.

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري "OPGI"

تكمن ركيزة نجاح أي مؤسسة في مدى حسن اختيارها للهيكل التنظيمي الذي يوافق نشاطها ويحقق أهدافها ولهذا خرج ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة على تنظيم نشاطه وتوزيع مهامه وفق المخطط الذي يتشكل من مجموعة من الخلايا والدوائر الرئيسية نتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

1. تعريف بالهيكل التنظيمي لديوان

يعرف بأنه التركيب الداخلي للمؤسسة من كافة التقسيمات التنظيمية المكونة لها ويوضح الهيكل التنظيمي العلاقة بين هذه التقسيمات من حيث تبعية كل تقسيم لمكوناته من التقسيمات الأدنى وسلطة ومسؤولية كل تقسيم.

¹ مقدمة من المؤسسة.

2. دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري

يتشكل الهيكل التنظيمي لديوان إلى عدة خلايا ودوائر ومن أهمها ما يلي:

أولاً: الخلايا

أ) خلية الأمن الداخلي:

وتتم هذه الخلية ب :

✓ إعداد مخطط الأمن والسهر على تطبيقه وتنفيذه منذ مصادقة المدير العام عليه؛

✓ تنسيق ومراقبة نشاطات أعوان الأمن العاملين بالديوان؛

✓ السهر على مراقبة السير الجيد لنظام الأمن الداخلي بالديوان؛

✓ تسخير كل الوسائل التي تسمح بالمحافظة على ممتلكات الديوان.

ب) خلية المراجعة الداخلية:

وتقوم هذه الخلية بالمهام التالية:

✓ السهر على التنفيذ الجيد للطرق والقواعد والإجراءات للتكفل بالمهام المتعلقة بكل فرع من فروع الديوان؛

✓ تحليل وتقييم النشاط الإداري والمالي للديوان ومتابعة التطبيق الجيد للتشريعات واللوائح؛

✓ تقييم أداء الديوان واقتراح الإصلاحات إذا لزم الأمر وذلك بغية تحسين أدائها.

ث) خلية التنظيم ونظام المعلومات والاتصال:

وهي مكلفة ب:

✓ تصميم سياسة معلومات عامة داخل الديوان؛

✓ السهر على استثمار إمكانيات الإعلام الآلي؛

✓ ضمان الاستخدام العقلاني لوسائل المعلومات وصيانتها.

ثالثاً) خلية المنازعات والشؤون القانونية:

وهي مكلفة ب:

✓ السهر على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالتشريع والمتعلقة بمصلحة الديوان؛

✓ السهر على تنفيذ القرارات وإصدار الأحكام لصالح الديوان.

ثانيا: الدوائر

1) دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة:

تعني هذه الدائرة بكل ما يتعلق بالإمكانيات البشرية والوسائل الضرورية الخاصة بالتقسيمات الموجودة بالديوان كما تهتم بتنسيق ومراقبة النشاطات المرتبطة بتسيير الدارة الاحترافي المتعلق بمستخدمي الديوان وتتكون هذه الدائرة من مصلحتين:¹

أ) مصلحة تسيير الموارد:²

وتسهر على احترام قواعد التوظيف وتنفيذ القرارات المتعلقة بالنهوض والترقية ومتابعة الحياة الوظيفية للموظفين ودفع الأجور وتنقسم بدورها هذه المصلحة إلى:

- خلية التوظيف والتدريب:(التكوين).

وتهتم بكل ما يخص توظيف الأفراد وتدريبهم , كما تهتم بالتمهين والتربص ويشرف عليها رئيس خلية ومسيري التوظيف والتدريب وتقوم بالمهام التالية:

- تحضر مخطط التدريب بالتنسيق مع مختلف رؤساء الدوائر ودراسة احتياجات الديوان من حيث التدريب والعمل على الاتصال مع مختلف مراكز التدريب؛
- تدريب العمال وهذا بعد القيام بدراسة الاحتياجات التدريبية مع مختلف الدوائر واخذ ميزانية التدريب بعين الاعتبار ؛
- متابعة المتدربين داخل المؤسسة والإشراف على مذكرة نهاية تربصهم.

● خلية الأجور والشؤون الاجتماعية:

دورها تحرير دفع الرواتب وتهتم بالعطل المرضية وحوادث العمل بالتنسيق مع مصلحة الضمان الاجتماعي كما تقوم بمراقبة الحضور من اجل الانضباط في العمل.

ب) مصلحة الوسائل العامة:

تتمثل مهمتها عموما في:

¹: وثائق مقدمة من المؤسسة.

²: وثائق مقدمة من المؤسسة.

- تسيير الموارد المادية الخاصة بحظيرة الديوان ؛
- إنشاء وسائل القياس الكمي لتوقعات الدورية للديوان ؛
- مسك دفاتر وقوائم الجرد ؛
- ضمان صيانة المرافق المادية للديوان؛
- تخطي جميع الموارد المادية للديوان وكذلك عقود التأمين؛
- تخزين إدارة المخزون.

2) دائرة المحاسبة والمالية¹

تهتم هذه الدائرة بضمان جميع العمليات المالية والمحاسبية الخاصة بالديوان وتحديد الميزانية اللازمة لتنفيذ المهام التي تصطلح بها الوكالة لرصد تنفيذ وضمان السيطرة عليها, كما تهتم بضمان وصيانة وتحديث مكتب المحاسبة وتوحيد جميع القيود المحاسبية وتمثل هذه الدائرة في:

1 - مصلحة المحاسبة: وتتمحور مهامها في:

- إعداد الموازنة التقديرية ومراقبة تنفيذها؛
- مسك الدفاتر المحاسبية وفقا للقواعد المعمول بها لدى الديوان واستكمالها وتحديثها؛
- إعداد الوثائق المالية والمحاسبية المتعلقة بنشاط الديوان؛
- إعداد قوائم الجرد وحساب قيمة الاهتلاك الخاصة بهم؛
- ضمان رقابة مجموع العمليات المتعلقة بالتحصيل عملاء الديوان؛
- مراقبة عمليات تحصيل المقبوضات وتسديد المدفوعات.

2 - مصلحة المالية: وتهتم هذه المصلحة ب:

- ضمان المتابعة المنتظمة لمواقع الخزينة والحركات المالية, وكذلك متابعة تنفيذ المعاملات الضريبية المتعلقة بنشاط الديوان؛
- إعداد حالات التقارب البنكي؛
- مراقبة العمليات المتعلقة بالتسيير المالي للحسابات.

3 - مصلحة الاستثمارات: وتهتم ب:

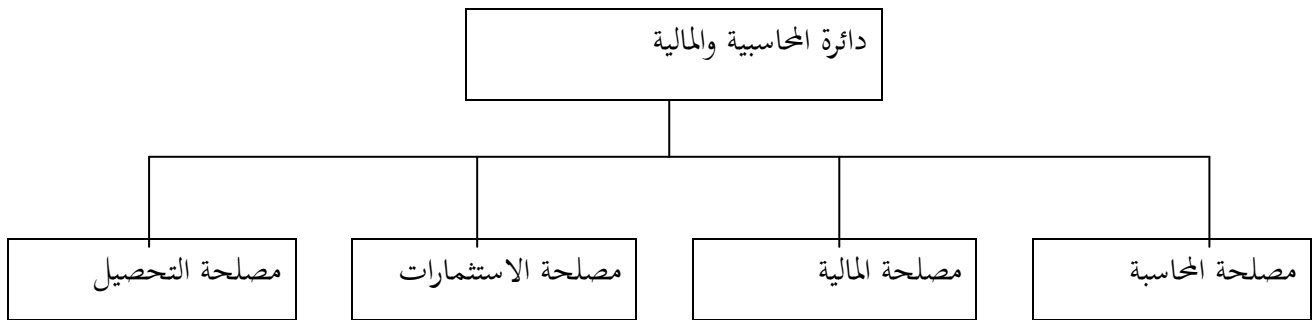
- إعداد ومتابعة برامج الاستثمار السنوية؛
- تسخير كل وسائل وإجراءات تنفيذ برامج الاستثمار.

¹: وثائق مقدمة من المؤسسة.

4 مصلحة التحصيل: وتقوم بالعمليات التالية:

- تحصيل الإيجارات ونواتج التنازل؛
- متابعة ومراقبة حالة التحصيل المتأتية من الوحدات؛
- تنفيذ جميع الإجراءات التنظيمية لضمان استرداد عائدات الإيجار والبيع؛
- إعداد شهريا للفوارق المتعلقة بالتحصيل وإخضاعها للمديرية العامة.

الشكل رقم (08): الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة والمالية.



المصدر: وثائق مقدمة من الديوان.

3) دائرة التحكم في انجاز المشاريع:¹

تقوم بإعداد وتنفيذ الإجراءات لبرامج استثمار المساكن الاجتماعية, كما أنها تقوم بالتنسيق والتسيير ومتابعة المشاريع وهي تتألف من :

1 مصلحة الأسعار والأسواق: وتتم ب.

- وضع الإجراءات التشريعية والتنظيمية المتعلقة باتفاقيات تنفيذ المشاريع؛
- تنفيذ الإجراءات التي تسبق بداية انجاز المشاريع وفقا للتنظيم المعمول به؛
- تحليل العروض والتفاوض في حدود الخطة المالية؛
- السهر على التغطية المالية للبرامج والقيام بإعادة التقييم في حالة الاقتضاء.
- مصلحة الدراسات والبرمجة: وتسهر على:
- متابعة الدراسات والبرمجة لبرامج الديوان؛
- تنسيق ورصد الدراسات قبل انطلاق البرامج؛
- الالتزام بالاتفاقيات المتعلقة بالدراسات والمراقبة التقنية للمشاريع؛

¹: وثائق مقدمة من المؤسسة.

- جمع المعلومات ذات الطبيعة الإدارية والتقنية المتعلقة بالبرامج.
- 2 - مصلحة تسيير الصفقات: وتقوم ب.
- ضمان تنسيق ومتابعة عمليات تنفيذ البرامج الاجتماعية؛
- متابعة وتقييم مدى تقدم المشاريع.
- 4) دائرة التسيير وصيانة الممتلكات:

تتم بتوفير عمليات إدارة الممتلكات, نقل الملفات والعقارات وصيانتها وكذلك وضع واتخاذ الإجراءات للحفاظ على الممتلكات, تعزيز العلاقات مع المستخدمين وجمعيات الممتلكات و هذه الدائرة.

1 مصلحة استغلال الممتلكات:

- إضفاء الطابع الرسمي على العقود واتفاقات استئجار المنازل والمباني غير السكنية ورصد ملفات المستأجرين؛
- المسك اليومي لملفات المستأجرين.
-

2 مصلحة التنازل: وتتم بالمهام التالية.

- ضمان متابعة مجموع العمليات المرتبطة ببيع ممتلكات الديوان في إطار الإجراءات التشريعية والتنظيمية المعمول بها؛
- ضمان المتابعة بالنسبة للعمليات المتعلقة بالتنازل؛
- تمثيل الديوان على مستوى مجالس الدائرة في إطار التنازل عن الممتلكات الثابتة.

3 مصلحة الصيانة والمحافظة على الممتلكات: وتتمثل مهامها في.

- تنظيم ومراقبة ورصد جميع أعمال الصيانة بالمطابقة مع الجدول الزمني؛
- القيام بعمليات واسعة للإصلاح وإعادة تأهيل الأراضي والممتلكات.

5) دائرة التنمية والترقية العقارية والأراضي:

وتتمثل مهامها مجملًا في وضع وتنفيذ سياسة التنمية العقارية والأراضي كما تقوم بتنسيق ومتابعة مشاريع الإسكان. تطوير الأراضي من خلال اقتنائها وذلك من أجل تشكيل محفظة أراضي وتتألف هذه الدائرة من:

1 مصلحة الترقية العقارية:

- تطوير أنشطة الترقية العقارية؛
- القيام بالدراسات الفنية واقتصادية المتعلقة بجدول المعاملات العقارية.

2 - مصلحة التجارة: وتهتم ب.

- تنفيذ الإجراءات لشراء الأراضي بغرض تشكيل محفظة الأراضي؛
- الاتصال مع شركاء الديوان فيما يتعلق بجيازة الأراضي (ارض الوكالة, السجل العقاري, خدمات الحقول...)؛
- إنهاء عمليات البيع المتعلقة بالسكنات.

3- الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري:

الشكل رقم 09: الهيكل التنظيمي لديوان

المطلب الثالث: أهداف ونشاطات ديوان الترقية والتسيير العقاري "OPGI"

1. نشاطات الديوان:

حسب المرسوم التشريعي رقم 93/03 المؤرخ في 01 مارس 1993 واستنادا للمادة 01 يقوم بالترقية العقارية كل شخص معنوي أو طبيعي يتمتع بالأهلية القانونية وتمثل نشاطاتها فيما يلي:

- ✓ كل نشاطات الاقتناء والتهيئة لأوعية عقارية قصد بيعها أو تأجيرها.
- ✓ كل نشاطات التوسيط في الميدان العقاري لا سيما بيع الأملاك العقارية أو تأجيرها.
- ✓ كل نشاطات الإدارة والتسيير لحساب الغير.

وبصفة عامة هي كل الأعمال التي تساهم في إنجاز أو تجديد الأعمال العقارية المخصصة للبيع والإيجار للأموال العقارية المعينة بمجال الاستعمال السكني أو المجالات المخصصة لإيواء نشاط حرفي أو صناعي أو تجاري كما يمكن أن يرشح متعاملا بالترقية العقارية القيام بمساعدة الدولة حسب الأشكال والشروط المعمول بها والتي ستحدد نشاطات الترقية العقارية حيث يستهدف إنجاز مساكن ذات طابع اجتماعي.¹

2. أهداف الديوان:

تنص المادة 06 من المرسوم السابق على أن الوكالة مكلفة في إطار الكفالة الإقليمية بإنجاز مجموع العمليات المتعلقة بتسيير برامج السكن، كذلك البنايات للاستعمال أو التي هدفها الأساسي الإسكان الخاص بالدولة، أين تستفيد بإنجاز مسابقة مالية للدولة، لهذا الغرض فان الديوان يهدف إلى:

- ✓ كراء السكنات أو المحلات للاستعمال المهني التجاري أو الحرفي.
- ✓ تغطية الكراء والإحياء التي تعود إليه.
- ✓ الحفاظ على البنايات واستقلاليتها.
- ✓ إنشاء التدبير اليومي لجرد البنايات أين تضمن تسيير مراقبة الوضعية القانونية لإجراء السكنات الموجودة في تلك البنايات.

¹: وثائق مقدمة من المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

المبحث الثالث: تحليل الوضع المالية للمؤسسة.

سنحاول فيما يلي عرض الميزانية المالية لسنوات التالية (2011-2012-2013) ومن ثم الحصول على الميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

أولاً: الميزانية المالية.

1 الأصول:

جدول رقم (11): الميزانية المالية (أصول): الوحدة² 10² دج

2011	2012	السنة 2013			البيانات
		المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الإجمالي	
/	/	54888	21111	76000	الأصول غير الجارية
27533641	27533641	27533641		27533641	التشبيات غير المادية
3075139360	301665958	2986349923	1203042655	4189392579	أراضي
65574720	66009188	61571376		142729282	مبان
700912397	798198192	953927530		953927530	تشبيات مادية أخرى
29995	29995	29995		29995	التشبيات الجاري انجازها
19799675	24318788	20676524		20676524	قروض وأصول أخرى غير جارية
3888989788	3932749381	4050143877	1284221672	5334365549	ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
153419303	212992610	251719116		251719116	الأصول الجارية
209135180	182856290	27463375		158823098	المخزونات قيد إنجاز
1112568736	1201610665	1410371861	3437489	1410371861	الزبائن
	1277584	/		/	المدينون الآخرون
		142529969		142529969	ضرائب وماشبهها
140031064	241966224	(15039780)		127490188	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
1615154283	1840703373	1817044541	273889692	2090934232	مجموع الأصول الجارية
5504144071	5773452754	5867188418	1558111364	7425299781	مجموع الأصول

المصدر: من وثائق المؤسسة.

2 المخصص:

الجدول رقم (12): الميزانية المالية (خصوم).

أرصدة السنة المالية 2011	أرصدة السنة السابقة 2012	أرصدة السنة المالية 2013	البيانات
4244495147 (53557621)	4244495147 (13772172)	4244495147 (10938026)	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر النتيجة الصافية رؤوس الأموال الأخرى ترحيل من جديد
3325904152	3271428797	3260490770	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
1342328017 104208817	1403426005 118681683	1463780884 100517730	الخصوم غير الجارية الديون المالية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
1446536834	1522107688	1564298614	مجموع الخصوم غير الجارية
32771750 66445009 632486326	25295100 76886545 807734723	54246334 88339265 899813435	الخصوم الجارية الموردون والحسابات المرتبطة الضرائب ديون أخرى
731703085	979916269	1042399034	مجموع الخصوم الجارية
5504144071	5773452754	5867188418	مجموع الخصوم

المصدر: من وثائق المؤسسة.

وبعد عرضنا للميزانية المالية لسنوات الثلاثة (2011 و 2012 و 2013) نقوم ببعض التغييرات والتعديلات البسيطة وذلك للوصول للميزانية حسب التحليل المالي فتصبح عناصر الميزانية كما يلي:

- الأصول غير الجارية = أصول ثابتة.
- الأصول الجارية = أصول متداولة.
- المخزونات الجارية = قيم الاستغلال.
- حسابات الغير = قيم قابلة للتحقيق.
- الحسابات المالية وما شابهها = قيم جاهزة.

أما الخصوم فتصبح كما يلي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

- رؤوس الأموال الخاصة = أموال خاصة.
- الخصوم غير الجارية = ديون طويلة الأجل.
- الخصوم الجارية = ديون قصيرة الأجل.

ومنه تصبح لدينا الميزانيات التالية:

الجدول رقم(13): يمثل الميزانية المالية لسنة 2011

الأصول	2011	الخصوم	2011
الأصول الثابتة	3888989788	الأموال الخاصة	3325904152
تثبيتات المادية		رأس المال الصادر	4244495147
الأراضي	27533641	نتيجة صافية	(53557621)
المباني	3075139360	ترحيل من جديد	(865033374)
تثبيتات مادية أخرى	65574720	ديون طويلة الأجل	1446536834
تثبيتات جاري إنجازها	700912397	ديون مالية	1342328017
قروض وأصول أخرى غير جارية	29995	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	104208817
ضرائب مؤجلة على الأصل	19799675	ديون قصيرة الأجل	731703085
أصول متداولة	1615154283	مردون وحسابات ملحقة	32771750
قيم الاستغلال	153419303	ضرائب	66445009
مخزونات قيد الإنجاز	153419303	ديون أخرى	632486326
قيم قابلة لتحقيق	1321703916		
الزيائن	209135180		
مدينون آخرون	1112568736		
الضرائب وما شابهها			
قيم جاهزة	140031064		
الخزينة	140031064		
مجموع الأصول	5504144071	مجموع الخصوم	5504144071

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

الجدول رقم (14): يمثل الميزانية المالية حسب التحليل المالي (2012 و 2013).

وحدة 10² دج

2013	2012	الخصوم	2013	2012	الأصول
3260490770	3271428797	الأموال الخاصة	4050143877	3932749381	الأصول الثابتة
4244495147	4244495147	رأس المال صادر	54888	/	تشبيات غير مادية
(10938026)	(13772172)	نتيجة صافية	27533641	27533641	الأراضي
(973066351)	(959294178)	ترحيل من جديد	2986349923	3016659577	المباني
1564298614	1522107688	ديون طويلة أجل	61571376	66009188	تشبيات مادية أخرى
1463780884	1403426005	ديون مالية	953927530	798198192	تشبيات حاري انجازها
100517730	118681683	مؤونات ومنتجات	29995	29995	قروض وأصول
		ثابتة مسبقا			أخرى غير جارية
1042399034	979916269	ديون قصيرة الأجل	20676524	24318788	ضرائب مؤجلة على
					الأصل
54246334	95295001	مردون وحسابات			أصول متداولة
		ملحقة	1817044541	1840703373	قيم الاستغلال
88339265	76886545	ضرائب	251719116	212992610	مخزونات قيد الانجاز
899813435	807734723	ديون أخرى	251719116	212992610	قيم قابلة لتحقيق
			1437835236	1385744539	الزبائن
			27463375	182856290	مدينون آخرون
			1410371861	1201610665	الضرائب وما شبهها
				1277584	قيم جاهزة
			127490189	241966224	الأموال الموظفة
			142529969	/	والأموال الجارية الأخرى
			(15039780)	241966224	الخزينة
5867188418	5773452754	مجموع الخصوم	5867188418	5773452754	مجموع الأصول

المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

من خلال ما قدمناه نقوم باعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات الثلاثة

الجدول رقم(15): يمثل الميزانية المالية المختصرة للأصول لسنوات التالية(2011-2012-2013) الوحدة²10

2013		2012		2011		السنوات الاصول
النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	
69%	4050143877	68%	3932749381	71%	3888989788	الأصول الثابتة
31%	1817044541	32%	1840703373	29%	1615154283	الأصول المتداولة
4%	251719116	4%	212992610	3%	153419303	قيم الاستغلال
25%	1437835236	24%	1385744539	24%	1321703916	قيم قابلة لتحقيق
2%	127490189	4%	241966224	2%	140031064	قيم جاهزة
100%	5867188418	100%	5773452754	100%	5504144071	المجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

الجدول رقم(16) : يمثل الميزانية المالية المختصرة للخصوم لسنوات الثلاث

النسبةx100.

الوحدة²10

2013		2012		2011		الخصوم
النسب المعوية	المبالغ	النسب المعوية	المبالغ	النسبة المعوية	المبالغ	السنوات
%82	4824789384	%83	4793536485	%87	4772440986	اموال الدائمة
%55	3260490770	%57	3271428797	%61	3325904152	أموال خاصة
%27	1564298614	%26	1522107688	26%	1446536834	ديون طويلة الأجل
%18	1042399034	%17	979916269	%13	731703085	ديون قصيرة الأجل
%100	5867188418	%100	5773452754	%100	5504144071	المجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

حساب نسبة الأموال الدائمة= الأموال الدائمة /مجموع الخصوم

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج والأرصدة الوسيطة لتسيير

جدول رقم (17): يمثل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنوات 2011، 2012، 2013. وحدة 10² دج

البيان	2011	2012	2013
المبيعات و المنتجات الملحقة	264127183	292501878	174368746
تغيرات المخزونات والمنتجات مصنعة ومنتجات قيد الصنع	40651141	(25854303)	(2338666)
الإنتاج المثبت	-	-	-
اعانات الاستغلال	-	-	-
1. إنتاج السنة المالية	304778324	266647575	172030080
المشتريات المستهلكة	(15374374)	(13062720)	(13977692)
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	(108247787)	(58363347)	(86906337)
2. استهلاك السنة المالية	123622161	(71426067)	(100884029)
3. القيمة المضافة للاستغلال (2-1)	181156163	195221508	71146051
أعباء المستخدمين	(221115089)	(220098795)	(233515104)
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	(5420420)	(6481734)	(3645811)
4. إجمالي فائض الاستغلال	(45379346)	(31359021)	(166014864)
المنتجات العملية الأخرى	4006085	2646637	418588146
الأعباء العملية الأخرى	(137642949)	(148603313)	(70846564)
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	(72837088)	(101136165)	(207297395)
إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات	15764154	/	(25633983)
5. النتيجة العملية	(236089144)	(278451862)	63302
المنتجات المالية	197351451	268755892	/
الأعباء المالية	(9759511)	(7280097)	(7359064)
6. النتيجة المالية	187591940	261475795	(7359064)

(7295762)	(16976067)	(48497204)	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5-6)
/	/	/	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
(3642264)	3203897	(2995189)	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
616252208	538050103	521900016	مجموع المنتوجات للأنشطة العادية
(627190234)	(551822273)	(573392411)	مجموع الأعباء للأنشطة العادية
(10938026)	(13772170)	(51492394)	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
/	/	/	عناصر غير عادية (منتوجات)
/	/	/	عناصر غير عادية (أعباء)
(10938026)	(13772170)	(54192394)	9- النتيجة غير العادية 10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

جدول رقم (18): دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة لتسيير النسبةx100

البيان	2011	2012	2013
إنتاج السنة المالية	304778325	266647574	172030079
قيمة التغيير		(38130751)	(94617495)
نسبة التغيير		(12.51)	(35.48)
استهلاك السنة المالية	(123622162)	(71426067)	(100884030)
قيمة التغيير		25196095	(29457963)
نسبة التغيير		(42.22)	(41.23)
القيمة المضافة للاستغلال	181156163	195221506	71146048
قيمة التغيير		14065343	(124075458)
نسبة التغيير		7.76	(63.55)
إجمالي فائض الاستغلال	(45379346)	(31359022)	(166014867)
قيمة التغيير		14020324	(134655845)
نسبة التغيير		30.89	42.94
النتيجة العمليانية	(236089144)	(278451865)	63302
قيمة التغيير		(42362721)	278515167
نسبة التغيير		17.94	(10.00)
النتيجة المالية	187591939	261475794	(7359064)
قيمة التغيير		73883855	(268834858)
نسبة التغيير		39.38	(10.28)
النتيجة العادية قبل الضريبة	(48497205)	(16976070)	(7295761)
قيمة التغيير		31521135	9680309
نسبة التغيير		(64.99)	(57.02)
النتيجة الصافية للسنة المالية	(51492394)	(13772172)	(10938026)
قيمة التغيير		37720322	2834146
نسبة التغيير		(73.25)	20.57

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

حساب قيمة التغيير لسنتي (2011-2012) = استهلاك السنة المالية 2012 - استهلاك السنة المالية 2011

النسبة تحسب كما يلي:

نسبة التغير لسنتي (2011-2012) = استهلاك السنة المالية 2012 - استهلاك السنة المالية 2011 / استهلاك السنة المالية 2011

التعليق:

- إنتاج السنة المالية: نلاحظ أن إنتاج السنة المالية سجل تراجع بنسبة 12.51% في سنة 2012 وفي سنة 2013 سجل انخفاض كبير بنسبة 34.48% وهذا راجع إلى انخفاض في المنتوجات والمبيعات والمخزونات.
- استهلاك السنة المالية: سجل تراجع كبير بنسبة 42.22% هذا في سنة 2012 مقارنة ب سنة 2013 بنسبة 41.23% وهذا راجع إلى انخفاض في الخدمات والاستهلاكات الخارجية
- القيمة المضافة للاستغلال: شهدت ارتفاعا في سنة 2012 بنسبة 7.76% هذا راجع إلى زيادة في إنتاج السنة المالية (الدورة) وبالنسبة لسنة 2013 تراجع بنسبة 63.55% هذا راجع إلى انخفاض في إنتاج السنة المالية.
- إجمالي فائض الاستغلال: نلاحظ زيادة بنسبة 30.89% في سنة 2012 و 42.94% في سنة 2013 وهذا راجع إلى انخفاض في المصاريف المستخدمين و الضرائب ورسوم
- النتيجة العمليانية: نلاحظ هناك زيادة في سنة 2012 بنسبة 17.94% هذا راجع زيادة في نواتج العمليانية و انخفاض في أعباء العمليانية الأخرى أما بالنسبة لسنة 2013 انخفضت بنسبة 10% بسبب زيادة في أعباء العمليانية الأخرى
- النتيجة المالية: سجلت زيادة في سنة 2012 بنسبة 39.38% وهذا راجع إلى زيادة في المنتوجات المالية وفي سنة 2013 انخفضت بنسبة 10.28% هذا راجع إلى زيادة في الأعباء المالية
- النتيجة العادية قبل ضرائب: سجلت انخفاض بنسبة 64.99% في سنة 2012 مقارنة بالسنة 2013 بنسبة 57.02% هذا راجع إلى زيادة في الأعباء والمخصصات
- النتيجة الصافية للسنة المالية: شهدت انخفاض في سنة 2012 بنسبة 73.25% بسبب تسجيل خسارة في النتيجة الصافية للأنشطة العادية
- أما بالنسبة لسنة 2013 شهدت زيادة بنسبة 20.57% بمقارنة مع 2012 هذا راجع إلى ارتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

ومن خلال ما عرضناه سابقا يمكننا أن نعرض جدول التمويل الذي يبين لنا الموارد المالية للمؤسسة و استخدماتها

الذي يمكن أن نلخصه في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

جدول (19): مفهوم الموارد والاستخدامات

الموارد	الاستخدامات
زيادة في عناصر الخصوم	ارتفاع عناصر الأصول
تخفيض عناصر الأصول	انخفاض عناصر الخصوم

يمكن تلخيص هذا الجدول كما لتالي:

1. عرض جدول تمويل لسنتي (2011 و 2012)

جدول رقم (20): يبين تغير في رأس المال العامل

المبلغ	الموارد	المبلغ	الاستخدامات
75570854	زيادة ديون طويلة الأجل	43759593	حيازة الاستثمارات
		54475355	انخفاض في الأموال الخاصة
75570854	مجموع الموارد الدائمة	98234948	المجموع استخدامات دائمة

تغير في رأس المال العامل = -22664094

تغير في رأس المال العامل = مجموع الموارد الدائمة - مجموع الاستخدامات الدائمة

جدول رقم (21): يبين التغير في احتياجات رأس المال العامل

المبلغ	الموارد	المبلغ	الاستخدامات
248213184	زيادة ديون قصيرة الأجل	59573307	زيادة قيمة الاستغلال
		64040623	زيادة قيمة قابلة لتحقيق
248213184	مجموع الموارد الدورية	123613930	مجموع الاستخدامات الدورية
			تغير في احتياجات رأس المال العامل = -124599254

المصدر: من اعداد الطلبة

تغير في احتياجات رأس المال العامل = مجموع الاستخدامات - الموارد الدورية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

الجدول رقم(22): يبين التغير في الخزينة

الزيادة الجاهزة	101935160
تغير في الخزينة=	101935160

المصدر : من أعداد الطلبة

2. عرض التمويل لسنتي (2012 و2013)

الجدول رقم(23) : يبين التغير في رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
42190926	زيادة ديون طويلة الأجل	117394496	حيازة الاستثمارات
		10938027	تخفيض في الأموال الخاصة
42190926	مجموع الموارد	128332523	مجموع الاستخدامات
		التغير في رأس المال العامل = -86141597	

الجدول رقم(24): يبين التغير في احتياجات رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
62482765	زيادة في ديون قصيرة الاجل	38726506	زيادة قيم الاستغلال
		52090697	زيادة قيم قابلة لتحقيق
62482765	مجموع الموارد الدائمة	90817203	مجموع الإستخدامات
		تغير في احتياجات رأس المال العامل = 28334438	

الجدول رقم(25): يبين تغير في الخزينة

السلفات المصرفية=0	انخفاض في قيم الجاهزة=114476035
مجموع الاستخدامات=0	مجموع الموارد=114476035
	التغير في الخزينة=-114476035

المصدر: من اعداد الطلبة

التعليق:

1. تحليل جدول التمويل لسنتي (2011 و2012)

- نلاحظ من خلال جدول التمويل لسنتي 2011 و2012 أن التغير في الاستخدامات الدائمة أكبر من التغير في الموارد الدائمة وهذا ما أثر على رأس المال العامل حيث كان تغيره سالب ويعود هذا الانخفاض إلى زيادة الكبيرة في حجم استثمارات الثابتة مقارنة بالزيادة الضئيلة التي عرفتھا الموارد الدائمة وهذا يعني المؤسسة تبنت سياسة التوسع خلال سنة 2012.
- التغير في احتياجات رأس المال العامل نلاحظ من خلال الجدول أن تغير الموارد الدورية أكبر من الاستخدامات، وهذا ما ينتج عنه تغير سلبي في احتياجات رأس المال العامل وذلك راجع إلى انخفاض في سرعة دوران الموردين لذا يجب على المؤسسة محاولة الرفع في مدة دوران الموردين والتخفيض في مدة التحصيل هذا يرجع أن هناك موارد المالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة.
- التغير في الخزينة نلاحظ من خلال الجدول أن التغير في رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهذا ما أدى إلى تغير إيجابي في الخزينة.

2. تحليل جدول التمويل لسنتي (2012-2013)

- التغير في رأس المال العامل نلاحظ من خلال الجدول أن التغير في الاستخدامات أكبر من التغير في الموارد الدائمة وهذا ما نتج عنه تغير سلبي في رأس المال العامل، وهذا ناتج أساسا على تحلي المساهم على أسهم المؤسسة خصوصا في حالة خسائر وزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات.
- التغير في احتياجات رأس المال العامل ومن خلال جدول التمويل يتضح لنا أن هناك تغير إيجابي في احتياجات رأس المال العامل وذلك لكون التغير في الموارد الدورية أقل من الاستخدامات الدورية وسبب في ذلك يعود انخفاض سرعة دوران المخزونات وبالتالي على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين
- التغير في الخزينة نلاحظ أن التغير الذي حدث على مستوى رأس المال العامل أقل من التغير الذي طرأ على مستوى احتياجات رأس المال العامل وهو ما نتج عنه تغير سلبي في خزينة المؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة

نتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولا: تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية.

1 خصب التمويل:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

• نسبة التمويل الدائم:

✓ نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

الجدول رقم (26): حساب نسبة التمويل الدائم.

السنوات	البيان	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
2011		4772440986	3888989788	1,22
2012		4793536485	3932749381	1,21
2013		4824798384	4050143877	1,19

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

✓ الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + ديون طويلة المدى.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال ثلاثة السنوات التالية (2011-2012-2013) ورغم تسجيل بعض الانخفاض في سنة 2013 إلا أن النسبة تبقى دائما جيدة وهذا يعني أن المؤسسة لها رأس مال عامل موجب خلال ثلاثة سنوات فالمؤسسة تمول تثبيتاتها بالأموال الدائمة كما أن لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة .

• نسبة التمويل الذاتي:

✓ نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

جدول رقم(27): حساب نسبة التمويل الذاتي

السنوات	البيان	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
2011		3325904152	3888989788	0,85
2012		3271428797	3932749381	0,83
2013		3260490770	4050143877	0,80

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في ثلاثة سنوات التالية اقل من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة اضافة إلى الديون طويلة الأجل.

• نسبة الاستقلالية المالية :

$$\checkmark \text{ نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

جدول رقم (28) حساب نسبة الاستقلالية المالية :

السنوات	البيان	الأموال الخاصة	مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية
2011		3325904152	2178239919	1,52
2012		3271428797	2502023957	1,30
2013		3260490770	2606697648	1,25

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن النسبة خلال السنوات الثلاث (2011، 2012، 2013) جيدة وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً ذلك أن النسبة تفوق الواحد فالمؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها.

$$\checkmark \text{ مجموع الديون} = \text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

• نسبة قابلية السداد:

$$\checkmark \text{ نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

الجدول رقم (29): حساب نسبة قابلية السداد.

السنوات	البيان	مجموع الديون	مجموع الأصول	نسبة قابلية السداد
2011		2178239919	5504144071	0,39
2012		2502023957	5773452754	0,43
2013		2606697648	5867188418	0,44

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

التعليق:

نلاحظ أن النسبة اصغر من 0.5 خلال هذه السنوات وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

2 حسب السيولة:

• نسبة السيولة العامة:

✓ نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (30): حساب نسبة السيولة العامة.

السنوات	البيان	الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة العامة
2011		1615154283	731703085	2,20
2012		1840703373	979916269	1,87
2013		1817044541	1042399034	1,74

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد خاصة في سنة 2011 بدأت بتراجع هذا التراجع ليس له تأثير وهذا يدل على أن الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل وبهذا فان المؤسسة لها قدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

• نسبة السيولة المختصرة:

✓ نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم(31): حساب السيولة المختصرة

السنوات	البيان	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة	الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة المختصرة
2011		1461734980	731703085	1,99
2012		1627710763	979916269	1,66
2013		1565325425	1042399034	1,50

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن النسبة خلال هذه السنوات (2012، 2011، 2013) تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى والتي يجب أن تتراوح بين 0.32 و 0.5 فبالرغم من أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة إلا أن خبراء التحليل المالي يؤكدون على أن مثل هذه الوضعية هي غير ملائمة للمؤسسة.

• نسبة السيولة الفورية:

✓ نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (32): حساب السيولة الفورية.

السنوات	البيان	القيم الجاهزة	الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الفورية
2011		140031064	731703085	0,19
2012		241966224	979916269	0,24
2013		127490189	1042399034	0,12

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن النسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة خلال هذه السنوات (2013، 2012، 2011) رغم أن سنة 2011 تجاوزت النسبة المثلى والتي تتراوح (0,2 و 0,3) فالمؤسسة في هذه الحالة تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة.

3 خصب المردودية:

• مردودية الأموال الخاصة:

✓ نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

الجدول رقم(33): حساب نسبة المردودية المالية

السنوات	البيان	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	مردودية الأموال الخاصة
2011		53557621	3325904152	0,016
2012		13772172	3271428797	0,004
2013		10938026	3260490770	0,003

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها 0,016 و 0,004 و 0,003 في 2013.

● نسبة مردودية النشاط:

✓ نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية/رقم الأعمال.

الجدول رقم (34): حساب نسبة مردودية النشاط.

السنوات	البيان	النتيجة الإجمالية	رقم الأعمال	نسبة مردودية النشاط
2011		53557621	264127183.66	0,20
2012		13772172	292501878.26	0.04
2013		10938026	174368746 .05	0,06

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل دينار يحقق نتيجة إجمالية تقدر ب (0,04 و 0,06 و 0,20) على التوالي.

4. نسب النشاط:

● معدل دوران مجموع الأصول:

✓ معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال/مجموع الأصول.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

الجدول رقم(35): حساب معدل دوران مجموع الأصول

السنوات	البيان	رقم الأعمال	مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول
2011		264127183.66	5504144071	0,04
2012		292501878.26	5773452754	0,05
2013		174368746 .05	5867188418	0,02

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

تعليق

يقدر معدل دوران الاجمالي للأصول المؤسسة ب 0,04 يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2011 يولد 0,04 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وان المؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها الكاملة هذا يعني المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال، أما بالنسبة لسنة 2012 يقدر المعدل بحوالي 0,05 هذا ما يعني تراجع طفيف في كفاءة الإدارة خلال السنة لكن يبقى المستوى غير مستمر المعدل في الانخفاض خلال السنة 2013 حيث يقدر هذا المعدل بـ 0,02 هذا الانخفاض المستمر يدل على تراجع أداء المؤسسة خلال السنتين الأخيرتين محل الدراسة من أجل التجنب هذا الانخفاض إما على المؤسسة استعمال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير مستغل.

• معدل دوران الأصول الثابتة:

✓ معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال/الأصول الثابتة.

الجدول رقم(36): حساب معدل دوران الأصول الثابتة

السنوات	البيان	رقم الأعمال	الأصول الثابتة	معدل دوران رقم الأعمال
2011		264127183.66	3888989788	0,06
2012		292501878.26	3932749381	0,07
2013		174368746 .05	4050143877	0.04

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

تعليق:

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2011 يقدر المعدل بـ 0,06 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد بـ 0,06 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة لأن المعدل لم يصل حده المثالي، بدأ في التراجع خلال السنة 2012 الذي يقدر بـ 0.07

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

بدأ في الانخفاض في سنة 2013 وسبب في ذلك راجع إلى أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في انخفاض مستمر وهذه
الوضع تستلزم على إدارة المؤسسة إما القيام باستغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها

• معدل دوران الأصول المتداولة

✓ معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال/الأصول المتداولة

الجدول رقم(37): حساب معدل دوران الأصول المتداولة

السنوات	البيان	رقم الأعمال	الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة
2011		264127183.66	1615154283	0.16
2012		292501878.26	1840703373	0.15
2013		174368746.05	1817044541	0.09

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

تعليق:

يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0.09 و0.16 وهو معدل منخفض قد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير
المخزونات.

5. النسب الهيكلية:

أولا: نسب هيكلية الأصول

• نسب هيكلية الأصول الثابتة

✓ نسبة هيكلية الأصول الثابتة = أصول ثابتة/مجموع الأصول.

الجدول رقم(38): حساب نسبة هيكلية الأصول الثابتة

السنوات	الأصول	أصول الثابتة	مجموع الأصول	نسب هيكلية الأصول الثابتة
2011		3888989788	5504144071	0,70
2012		3932749381	5773452754	0,68
2013		4050143877	5867188418	0,69

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكله الأصول الثابتة في حدود 70% خلال سنة 2011 مقارنتها بستين 2012 و2013 ذلك راجع إلى مدى توازن سيولة .

• نسبة هيكله الأصول المتداولة:

✓ نسبة هيكله الأصول المتداولة= أصول المتداولة /مجموع الأصول

الجدول رقم(39): حساب نسبة هيكله الأصول المتداولة

السنوات	البيان	أصول المتداولة	مجموع الأصول	نسبة هيكله الأصول المتداولة
2011		1615154283	5504144071	0,29
2012		1840703373	5773452754	0,31
2013		1817044541	5867188418	0,30

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

تعليق:

من النتائج المحصل عليها خلال السنوات الثلاث على التوالي (0,29،0,31،0,30) والتي تعبر عن أهمية الأصول المتداولة بالنسبة للأصول الثابتة، يمكن القول أنه مادامت هذه النسبة خلال هذه السنوات أقل من 0,5 فهي تدل أن المؤسسة ليست في حالة جيدة عموما هذا راجع إلى حركة الأصول المتداولة بطيئة ولا تحقق أرباح هذا يدل على أن الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة.

ثانيا: هيكله الخصوم

• نسبة هيكله الأموال الدائمة

✓ نسبة هيكله الأموال الدائمة=أموال الدائمة /مجموع الخصوم

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

الجدول رقم(40): حساب نسبة هيكله الخصوم

السنوات	البيان	أموال الدائمة	مجموع الخصوم	نسبة هيكله الأموال الدائمة
2011		3325904152	5504144071	0,60
2012		3271428797	5773452754	0,56
2013		3260490770	5867188418	0,55

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن في حدود 60% في سنة 2011 بدأ في التراجع هذا راجع إلى تراجع في الأموال الدائمة.

• نسبة هيكله ديون طويلة الأجل

✓ نسبة هيكله ديون طويلة الأجل = ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

الجدول رقم (41): حساب نسبة ديون الطويلة الأجل

السنوات	البيان	ديون طويلة الأجل	مجموع الخصوم	نسبة هيكله ديون طويلة الأجل
2011		1446536834	5504144071	0,26
2012		1522107688	5773452754	0,26
2013		1564298614	5867188418	0,26

المصدر: من اعداد طلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة بقيت ثابتة هذا راجع إلى أن المؤسسة لم تلجأ إلى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من استثماراتها.

• نسبة هيكله ديون قصيرة الأجل

✓ نسبة هيكله ديون قصيرة الأجل = دق أ / مجموع الخصوم

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

الجدول رقم(42): حساب نسبة ديون قصيرة الأجل

السنوات	البيان	ديون قصيرة الأجل	مجموع الخصوم	نسبة هيكله د ق أ
2011		731703085	5504144071	0,13
2012		979916269	5773452754	0,16
2013		1042399034	5867188418	0,18

المصدر: من اعداد طلبه اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكله ديون قصيرة الأجل في تطور طفيف هذا راجع إلى أن المؤسسة تلجأ الى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من استثمارتها.

ثانيا: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

أولا: رأس المال العامل:

1 رأس المال العامل الدائم:

✓ رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

الجدول رقم(43): يمثل حساب رأس المال العامل الدائم.

السنوات	البيان	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الدائم
2011		4772440986	3888989788	883451198
2012		4793536485	3932749381	860787104
2013		4824789384	4050143877	774645507

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاث(2011 و2012 و2013) وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ومنه المؤسسة تحقق توازن مالي.

2 رأس المال العامل الخاص:

✓ رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة.

الجدول رقم (44): يمثل حساب رأس المال العامل الخاص.

السنوات	البيان	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الخاص
2011		3325904152	3888989788	-563085636
2012		3271428797	3932749381	-661320584
2013		3260490770	4050143877	-789653107

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الثلاث (2011 و 2012 و 2013) سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل تعتمد على الديون طويلة الأجل خاصة سنة 2013.

3 رأس المال العامل الإجمالي:

✓ رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة.

✓ رأس المال العامل الإجمالي = قيم قابلة للتحقيق + قيم الاستغلال + قيم جاهزة.

الجدول رقم (45): يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي.

السنوات	البيان	قيم الاستغلال	قيم قابلة للتحقيق	قيم جاهزة	رأس المال العامل الإجمالي
2011		153419303	1321703916	140031064	1615154283
2012		212992610	1385744539	241966224	1840703373
2013		251719116	1437835236	127490189	1817044541

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الثلاث وهو متذبذب نظرا لانخفاض القيم الجاهزة في سنة 2013.

4 رأس المال العامل الأجنبي:

✓ رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

✓ رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (46): يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي.

السنوات	البيان	الديون طويلة الأجل	الديون قصيرة الأجل	رأس المال العامل الأجنبي
2011		1446536834	731703085	2178239919
2012		1522107688	979916269	2502023957
2013		1564298614	1042399034	2606697648

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد من سنة 2011 إلى سنة 2013 وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون طويلة الأجل.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل:

✓ احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل

✓ احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم قابلة للتحقيق) - (ديون طويلة الأجل - تسبيقات بنكية).

✓ احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

الجدول رقم (47): حساب احتياجات رأس المال العامل.

البيان السنوات	قيم الاستغلال	قيم قابلة للتحقيق	ديون قصيرة الأجل	تسيقات بنكية	احتياجات رأس المال العامل
2011	153419303	1321703916	731703085	0	743420134
2012	212992610	1385744539	979916269	0	618820880
2013	251719116	1437835236	1042399034	0	647155318

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال ثلاثة سنوات ن وهذا يفسر أن احتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها وهذا يعني أنها سوف تعتمد على موارد مالية طويلة المدى لتمويل احتياجات التمويل أو الاعتماد على الموارد المالية قصيرة المدى المكتملة.

ثالثا: الخزينة

✓ الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (48): حساب الخزينة.

البيان السنوات	رأس المال العامل الدائم	احتياجات رأس المال العامل	الخزينة
2011	883451198	743420134	140031064
2012	860787104	618820880	241966224
2013	774645507	647155318	127490189

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال هذه السنوات وهي أكبر ارتفاعا خلال سنة 2012 وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة وعليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الاستثمارية أو توظيفها في البنوك.

المطلب الرابع: تحليل جدول التدفقات الخزينة

ان المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية. حيث تبين أن قائمة التدفق النقدي والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن ان تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل.

الجدول (49): جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	البيانات
260058232.95 (521912370.60) (115281.99) /	404129137.5 (367105971.3) (77906.61) /	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى والمدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة العمليات التي يتم تسجيلها في حساب (47) الحسابات المالية تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
369544611.71	1462135.11	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
200942563.21	204522660.61	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
/	/	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
(376830547.22) (14223941.57) / / / /	(384037061.8) 15549400.05 / / 225163541.78 /	المسحوبات عند اقتناء التثبيتات مادية أو غير مادية التحصيلات عند عمليات بيع تثبتات مادية أو غير مادية المسحوبات على اقتناء تثبتات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والإقساط المقبوضة من النتائج
(362606605.65)	(143324119.99)	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
/	/	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
/	/	التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام به

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

151984196.54 (97326159.10)	101351618.99 (60614999.53)	التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
54658037.44	40736619.46	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
/		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
(107006005)	(101935160.08)	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
241966224.16	140031064.08	أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية
127490188.82	241966224.16	أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية
(114476035.34)	101935160.08	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
(103538009.34)	115707332.66	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: مقدمة من وثائق المؤسسة.

تحليل قائمة التدفقات

1- قياس جودة الأرباح لسنتي 2012 و 2013:

● نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

✓ نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية

الخارجة من الأنشطة التشغيلية

الجدول رقم (48): يبين نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية.

البيانات السنوية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
2012	608651798.14	367183877.87	1,65
2013	629602844.66	690629701.09	0,91

المصدر: من اعداد الطلبة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كفاية التدفقات التشغيلية شهدت تراجع خاصة في 2013 هذا يدل على أن المؤسسة لم تحقق أرباح خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2012 التي حققت فيها ربح

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

● مؤشر النقدية التشغيلية:

✓ مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح

الجدول رقم(49): يبين نسبة المؤشر النقدية التشغيلية

السنوات، البيان	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	صافي الربح	مؤشر النقدية التشغيلية
2012	204522660.61	13772172.58	14.58
2013	200942563.21	10938026	18.37

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مؤشر النقدية التشغيلية في تطور خلال السنتين وهذا راجع إلى ارتفاع نوعية وجودة الأرباح كذلك ارتفاع صافي التدفق النقدي.

2- قياس جودة السيولة:

تتضمن هذه النسبة ما يلي:

● نسبة تغطية النقدية:

✓ نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة

والاستثمارية والتمويلية

الجدول رقم(51): يبين نسبة تغطية النقدية

السنوات، البيان	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	نسبة تغطية النقدية
2012	204522660.61	444652061.35	45.99
2013	200942563.21	474156706.32	42.37

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول نسبة التغطية النقدية في تراجع طفيف خاصة في سنة 2013 هذا ليس له تأثير على المؤسسة حيث أنها قادرة على تحقيق نقدية كافية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية وسبب في الانخفاض يعود أن المؤسسة بحاجة إلى تمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة الأموال الملكية.

خلاصة الفصل:

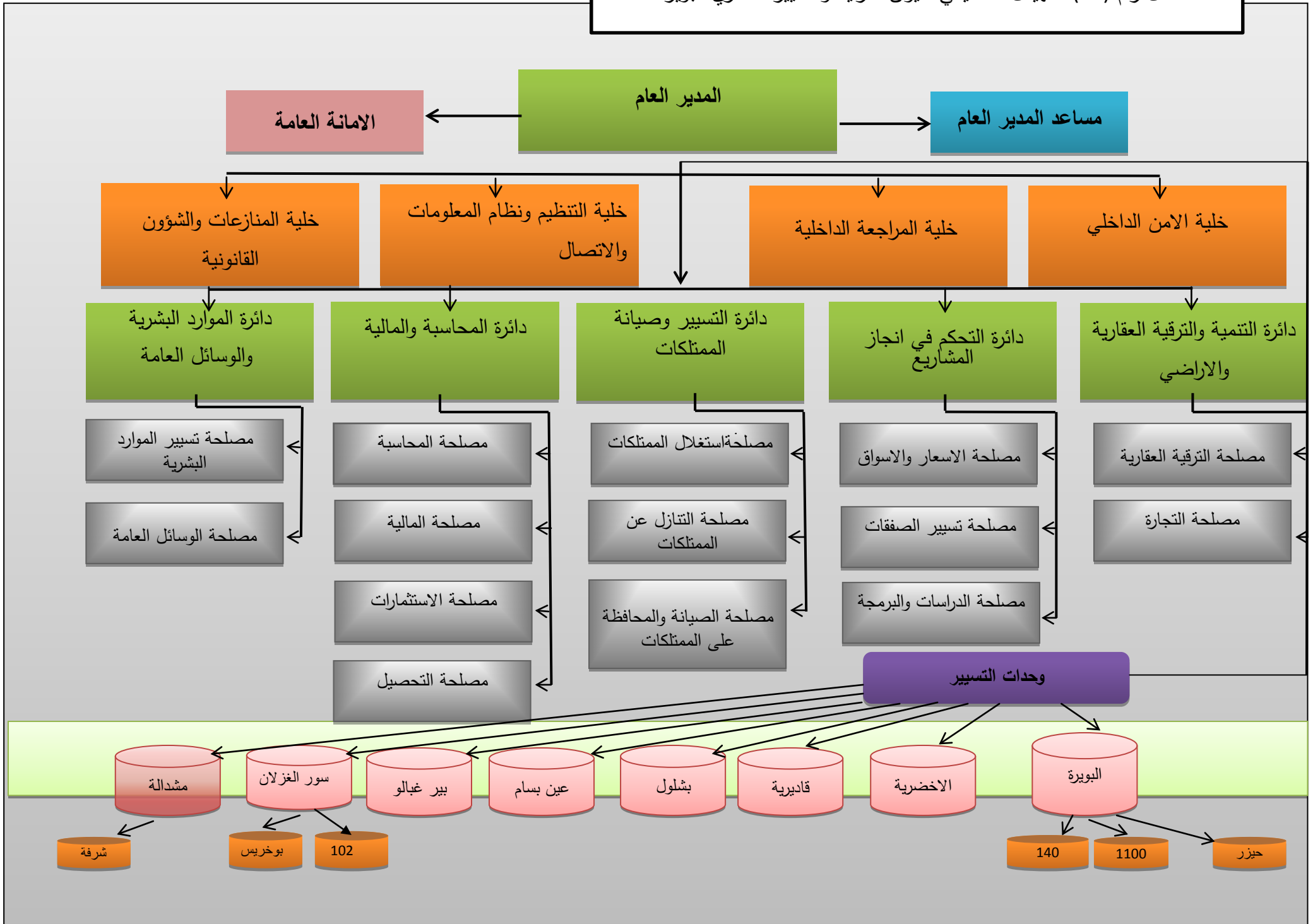
لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري فبدأنا بتقديم تعريف شامل له، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاته وأهدافه كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة ثم عرضنا الميزانية المالية لثلاثة سنوات 2011 و2012 و2013 ومن خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالي للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة من 2011 إلى 2012 ذلك من خلال تحقيقها للخزينة الصافية موجبة، وهذا ما تم تأكيده من خلال تحليل جدول التمويل للمؤسسة لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التواصل إليها من خلال دراستنا هذه المتمثلة أساسا في:

- وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة يجب على المؤسسة استغلال هذا الفائض في المشاريع الاستثمارية.
- انخفاض معدل دوران الأصول المتداولة، هذا راجع إلى سوء السياسة المتبعة في تسيير المخزونات يجب عليها إعادة النظر في سياسة المخزونات.

هناك تراجع في أداء المؤسسة من خلال السنة الأخيرة، هذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب نشاط المؤسسة، هذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها أو أن هناك أصول زائدة لاجابة المؤسسة إليها ومن أجل ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الاستثمارات الزائدة. كذلك لاحظنا أن المؤسسة لها عدة جوانب ايجابية منها:

قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزونها وكذلك استقلاليتها المالية هذا لم يمنع من تسجيل بعض السلبيات كالمردودية السالبة والأموال المجمدة وعدم تحصيل الحقوق لدى الغير لهذا وجب على المؤسسة (الديوان) معالجة هذه السلبيات وذلك لتحقيق نتائج أفضل. ومن خلال تحليلنا لاحظنا أن رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة هذا يعني أن المؤسسة تحقق توازن مالي، واحتياجات رأس المال العامل موجب خلال ثلاثة سنوات هذا يفسر أن احتياجات أكبر من مواردها تعتمد على مواردها الطويلة الأجل المؤسسة .

كما تبين لنا في جدول التدفقات الخزينة أن المؤسسة محل الدراسة قادرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي من خلال تحقيقها للأرباح أنها بحاجة الى التمويل عن طريق الاقتراض .



الخاتمة العامة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة تبين لنا بوضوح أن تقييم أداء المؤسسة أمرا ضروريا والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم أدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولا يأتي لها ذلك إلا بالاعتماد ها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي.

وقد تم من خلال هذا البحث الاعتماد على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها (القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة كون أداة المؤسسة ناتجة عن تركيبة من للأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية، قانونية، اقتصادية) إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات ، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تعتبر هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد حيث أن استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية.

الفرضية الثانية: تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث أن عدم الاهتمام بالاستخدام التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية يؤدي الانخفاض الإدارة في استخدام أصولها المختلفة هذا لا بد على المؤسسات الاهتمام أكثر على التحليل المالي ذلك بتخصيص مصلحة خاصة به .

الفرضية الثالثة: فرضية خاطئة حيث أن المؤسسة تسمح بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية هذا حسب رأس المال العامل إذا كان سالب فالمؤسسة غير قادرة على تمويل كل استثماراتها بمواردها المالية ، حيث تبين لنا من خلال دراستنا للمؤسسة محل الدراسة أن رأس المال العامل موجب وهذا يسمح لها بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية .

2011 إلى

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة

سنة 2013 توصلنا إلى استنتاج مجموعة من الملاحظات ونتائج المتمثلة في:

نتائج الدراسة (النظرية والتطبيقية):

- من أهم النتائج المتوصل إليها هي كالأتي:
- ✓ أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات .
- ✓ تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف المؤسسة .
- ✓ رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن رأس المال العامل فائض من الأموال المجمدة غير المستغلة.
- ✓ المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتهما.
- ✓ المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائنيها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة.
- ✓ المردودية سالبة.
- ✓ تجميد جزء من الأموال والتي يجب استغلالها.

الاقتراحات والتوصيات:

من بين الاقتراحات والتوصيات ما يلي:

- ✓ استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تسيّبات جديدة أو توظيفها في البنوك والحصول على الفوائد.
- ✓ تحصيل الحقوق لدى الغير.
- ✓ تسديد الديون قصيرة الأجل.
- ✓ تحسين مردودية المؤسسة.

بالإضافة إلى هذا نقترح على المؤسسة أن تولي أهمية كبيرة للتحليل المالي وذلك بتخصيص مصلحة خاصة له من

اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة من اجل الكشف على مواطن القوة والضعف ومعالجتها.

الأفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول أن تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهولا ينحصر فقط في الجانب المالي، وعلى هذا الأساس نأمل أن تكون لهذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة، وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل تقييم الأداء مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات إلى نتائج دقيقة، بالتالي اتخاذ قرارات سليمة.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

• الكتب.

1. الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
2. الحيايى وليد، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
3. النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر.
4. أيمن الشنطي، عامر الشقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004.
5. بوشاشي بوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص110.
6. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
7. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
8. خميسي فتيحة، التسيير والمالية والتسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
9. زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر.
10. سمير عبد العزيز، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997.
11. صادق الحسيني، التحليل المالي، المحاسبين، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
12. عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2006.
13. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبيطلي، الجزائر، بدون سنة النشر.
14. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990.
15. عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعات القرار، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
16. عدنان هاشم، رحيم السمرائي، الإدارة المالية منهج للتحليل الشامل، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997.
17. عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والأعمال الجامعية الأردنية، الأردن، بدون سنة النشر.

18. علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002.
19. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
20. محمد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، بدون سنة النشر.
21. محمد بوتين، المحاسبة العامة لمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
22. محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997.
23. منير شاكر محمد، والأخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
24. مؤيد راضي حنفر، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري تطبيقي)، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، بدون بلد النشر، 2006.
25. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية، الجزائر، بدون سنة النشر.
26. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي والإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
27. ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة النشر.

• المذكرات والرسائل والأطروحات

أ. رسائل الماجستير

1. اليمن السعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإدارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، سنة (2008-2009).
2. أمينة زغاد، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005،
3. باديس بن عيشة، التحليل المالي، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 1996.
4. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، فسنطينة، سنة 2011.

قائمة المراجع

5. تودرت أكلي، التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
 6. شوية دليمة، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، بومرداس، 2005.
 7. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
 8. مراد حمزة، راجحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010-2011.
- بأ. المذكرات

1. بلقاسم فاطمة الزهراء، التحليل المالي ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي أكلي محند اولحاج، البويرة.
2. زعطوط احمد، أهمية التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة الجزائر، 2001.
3. قودة ناصر وآخرون، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة ليسانس، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

● الجرائد الرسمية

1. الجريدة الرسمية - العدد 19، 25 مارس 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

2. Eric dumalanéde, comptable générale, Berti édition, Alger, 2009.
3. Jacky mailler, Michel remailler, analyse financière de l'entreprise, 6^{eme} édition, Donald paris, 1992.
4. Josette Peyrard, gestion financière dépôt légal, paris, 1990.
5. Kamel hamdi, le diagnostic financier, es-Salaam édition, Alger, 2001.

6. Laurent batsch, le diagnostic financier, 3^{eme} édition, economica, paris, 2000.
7. P. Amadien et v. baissière, analyse de l'information financière, economica, 2007.
8. Système comptable financier, Berti édition, Alger, 2011.
9. Wild etta, Mc graw-Hill, financier statemttalysis, u.s. A, 2005.